مجلة الشروق للعلوم التجارية
ISSN: 1687/8523
Online :2682-356X
2007/12870
sjcs@sha.edu.eg
الترقيم الدولي
ترقيم دولي الكتروني
رقم الايداع بدار الكتب المصرية
البريد الالكتروني
موقع المجلة : https://sjcs.sha.edu.eg/index.php
SH. A.
إكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

علاقة السببية بين عجز الموازنة والميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

د.مجدي ماجد محمد حسين
مدرس الاقتصاد
كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق
magdi_maged@ymail.com

د. محمد حسين حفني غانم
دكتوراه في الاقتصاد
Mhhg180@gmail.com

كلمات مفتاحية :
عجز الموازنة، عجز الميزان التجارى، سببية جرانجر.

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :
حسين، مجدي ماجد محمد، غانم، محمد حسين حفني (٢٠٢٥)." علاقة السببية بين عجز الموازنة والميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)". مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السابع عشر- يونيو ٢٠٢٥، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق ، ص ٦٧٩- ٧٣٣.

علاقة السببية بين عجز الموازنة والميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

د.مجدي ماجد محمد حسين
مدرس الاقتصاد
كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق
magdi_maged@ymail.com

د. محمد حسين حفني غانم
دكتوراه في الاقتصاد
Mhhg180@gmail.com

المستخلص:

هدف البحث إلي معرفة طبيعة علاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر، وتحديد أي منهما يؤثر في الآخر أو المسبب له، كما حاول البحث التعرف على أهم العوامل المؤثرة علي عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما من خلال سببية جرانجر، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائى E-views.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية، ولكن أحادية الاتجاه من عجز الموازنة العامة الى عجز الميزان التجارى، وليس العكس، وهى علاقة طردية، كما توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طويلة الأجل طردية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجارى فى مصر.

وعليه أوصي البحث بالعمل على تنويع الإيرادات العامة بتطوير القاعدة الإنتاجية والاهتمام بالقطاع الزراعي والسياحي وقطاع الخدمات، ويجب ترشيد أو خفض الانفاق العام من جهة وزيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى، ويجب أن تكون سياسة الموازنة مرتكزة على الأهداف الشاملة للدولة وتكون مبنية على قواعد وأسس متينة تمكنها من مقاومة أية تأثيرات سواء داخلية أو خارجية، ومحاربة التهرب الضريبي والذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لنقص الإيرادات المالية في مصر.

كلمات مفتاحية: عجز الموازنة، عجز الميزان التجارى، سببية جرانجر.

The causal relationship between the budget deficit and the trade balance in Egypt during the period (1990-2022)

Abstract

The Study aimed to understand the Nature of the Causal Relationship between the General Budget Deficit and the Trade Balance Deficit in Egypt, and to determine which of them Influences or Causes the other. The Study also attempted to identify the most Important Factors Influencing the General Budget Deficit and the Trade Balance Deficit using a Cointegration Model. The Study also determined the Direction of the Causal Relationship between them using Granger Causality using the E-Views Statistical Program.

The Study found a Unidirectional Causal Relationship from the General Budget Deficit to the Trade Balance Deficit, not vice Versa. This Relationship is Directly Proportional. The Study also found a long-term, Direct Relationship between the General Budget Deficit and the Trade Balance Deficit in Egypt.

Accordingly, the Study Recommended Working to Diversify Public Revenues by Developing the Production base and Focusing on the Agricultural, Tourism, and Service Sectors. Public Spending should be Rationalized or Rreduced, while Public Revenues should be increased. Budget policy should be based on the State's overall Objectives and built on solid Foundations that enable it to withstand any Influences, Whether Internal or External, and Combat tax Evasion, which is considered one of the Main Causes of the Decline in Financial Revenues in Egypt.

Keywords: Budget Deficit, Trade Deficit, Granger Causality.

مقدمة:

تعد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من أهم أنواع الاختلالات التي تؤثر سلبيا على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، لما يترتب عليها من العديد من الآثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كما تظهر الأثر المتبادل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وقد ازداد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء، ولكن أصبح عجزي الموازنة والميزان التجاري مظهران مزمنان لمعظم الاقتصادات النامية، لأنهما نتيجة من عوارض "فجوة الموارد" التي يعاني منها الاقتصاد، وفجوة الموارد هذه تتبدى في عجز مزمن في ثلاثة موازين مترابطة: عجز الميزان التجاري (زيادة الصادرات عن الواردات)، وعجز الادخار المحلي (زيادة الاستثمار عن الادخار) وعجز الموازنة (زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة)

وقد عانى الاقتصاد المصري من العجزين السابقين، لذا تم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عام ١٩٩١بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواجهة هذه الاختلالات .

وقد نجحت هذه السياسات والإصلاحات في معالجة الاختلالات المالية والنقدية لفترة محدودة، ولكنها عادت تدريجيا خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، ثم ظهرت بدرجة كبيرة بعد أحداث ٢٠١١، وما ترتب على ذلك من تزامن العجزين بالاقتصاد المصري، وما اقترن به من عديد من أوجه الاختلالات الأخرى مثل تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلي التضخم والبطالة، ومن أجل مواجهة هذه الإختلالات، فقد تم تطبيق برنامج الإصلاح القتصادي الأخير في نوفمبر عام ٢٠١٦ للحد من هذه الظاهرة ومعالجة الاختلالات المالية والنقدية الأخرى.

١- أهمية البحث:

تحتل قضية عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري أهمية كبيرة لدى صانع القرار الاقتصادي، باعتبارهما من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد المصري، حيث عانت مصر من ارتفاع مضطرد في عجز الموازنة العامة، بلغ

٧.٧% كنسبة من اجمالى الناتج المحلي الاجمالى(كمتوسط خلال فترة الدراسة) بالإضافة إلى وجود صعوبات كبيرة في تدبير مصادر لتمويله، نظراً لارتفاع تكاليف التمويل المحلية أو الخارجية خاصة بعد ارتفاع أسعار الفائدة في العالم، وانتقال أثر هذا الارتفاع إلى أسعار الفائدة المحلية، كما بلغ متوسط نسبة عجز الميزان التجاري إلي إجمالي الناتج المحلي الاجمالى ٦.٤% في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)[١].

٢- هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في: التحقق من طبيعة علاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر، وتحديد أي منهما يؤثر في الآخر أو المسبب له؟ وينبثق عنه **الأهداف الفرعية التالية**:

- تحديد أهم محددات عجز الموازنة العامة، ومحددات عجز الميزان التجارى.

- التعرف على تطور عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر خلال فترة الدراسة.

٣- مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد المصري من استمرار وزيادة عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجارى حيث بلغ عجز الموازنة ٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، بما يمثل ٩.٣% من الناتج المحلى الاجمالى، ثم ارتفع ليصل إلى ٢٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢،بما يمثل ٥.٣% من الناتج المحلى الاجمالى، وتدهور سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية فتراجع سعر الصرف من ٣.١٤ جنيه/ دولار عام ١٩٩١ إلي ١٩.١٦ جنيه/ دولار عام ٢٠٢٢، وقبلغ ٤٨.٥ جنيه/دولار عام ٢٠٢٤، ونجد أيضاً أن عجز الميزان التجاري قد بلغ ٥.٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ بما يمثل ١٢.٣% كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، الذى بلغ ٣٢.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢، بما يعادل ٦.٨% كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى،

(١) وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

وعليه تتمثل مشكلة البحث فى محاولة الإجابة عن **السؤال التالي**:

هل توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٢٢)؟.

٤- فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث فى محاولة اختبار مدى صحة الفرضية البحثية التالية:

"توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٢٢).

٥- منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الإستقرائى، وذلك عند تناول الإطار الفكري والنظري للموضوع، وذلك بالاستعانة بالمراجع العربية والأجنبية، والدراسات السابقة، ومحاولة تطبيق ذلك علي الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، كما حاول البحث التحقق من صحة الفرضية البحثية، والتعرف على أهم المتغيرات المؤثرة على ارتفاع عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وكذلك التعرف على طبيعة علاقة السببية بين العجزين، وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك، وتحديد اتجاه علاقة السببية بينهما، من خلال تحليل سببية جرانجر، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائى E-views.

٧- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال الثلاثة مباحث **التالية:**

المبحث الأول: أبعاد العجز المزدوج في مصر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والفجوة البحثية.

المبحث الثالث: التحليل القياسى لعلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر.

ثم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

أبعاد العجز المزدوج في مصر

أمام التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة بعد أحداث ٢٠١١، حاولت الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية وفقا للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦؛ حيث قام البنك المركزي المصري بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري، ورفع أسعار الفائدة؛ لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن رفع أسعار الوقود والكهرباء.

ومع ذلك، استمرت الضغوط على سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية الدولية، ولم تتم استعادة توازن السوق. وذلك تأثراً بجائحة كورونا، وما أعقبها من الحرب الروسية الأوكرانية، والتي ألقت أعباء ضخمة على كاهل السياسة المالية، بعد ضخ حزم تحفيزية لمواجهة تبعات تلك الأزمات والتخفيف من آثارها الحادة.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال **النقاط التالية**:

- عجز الموازنة العامة في الفكر الالاقتصادي وتطوره في مصر.
- عجز الميزان التجاري في الفكر الاقتصادي وتطوره في مصر.
- العجز المزدوج فى الفكر الاقتصادى .

أولاً: عجز الموازنة العامة في الفكر الالاقتصادي وتطوره في مصر:

١- عجز الموازنة العامة في الفكر الالاقتصادي:

١-١- المدرسة الكلاسيكية "آدم سميث Adam Smith": فقد نادت بضرورة توزان الموازنة العامة، وأنه لا وجود لأي عجز أو فائض محقق بها، ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن والعدالة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادى، فإذا حدوث

عجز مثلاً، فإن التوازن يعود تلقائيا من خلال آليات العرض والطلب في السوق دون تدخل من الدولة.

ورأى "روبرت بارو (Robert Barro)" - مطور نظرية ديفيد ريكاردو David Ricardo"المعروفة باسم المكافئ الريكاردى - أنه عند حدوث عجزاً في الموازنة نظراً لتوسع الدولة في الإنفاق والذى يمول عن طريق الضرائب (الحالية أو المستقبلية)، فهذا العجز ستكون له تأثيرات مكافئة على الاقتصاد الكلي، مما يعني أن عملية انعاش الاقتصاد بزيادة الانفاق الحكومي بتمويله عن طريق الاقتراض، لن يكون ذو فعالية نظراً لأن المستثمرين والمستهلكين يدركون أنه سيتعين سداد تلك القروض في صورة ضرائب مستقبلية، وبناءً على توقعهم بزيادة الضرائب مستقبلاً، حتى تتمكن الدولة من سداد تلك القروض وأعباءها، مما يدفع المستثمرن وكذلك المستهلكين للادخار والذى سيعوض الزيادة في إجمالي الطلب من زيادة الإنفاق الحكومي، مما يعني عدم فعالية السياسة المالية في زيادة الناتج المحلى الاجمالى والنمو الاقتصادى، ومن ثم عدم الحاجة إلى إيجاد هذا العجز نتيجة عدم فعاليته في أداء الاقتصاد الكلي[٢].

١-٢- المدرسة الكينزية: رأت ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبخاصة وقت الأزمات، ورأت أنه لكسر حلقة الكساد التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت، فلا مجال للخوف والقلق من وجود عجز في الموازنة طالما أن هذا العجز سيؤدي إلى مزيد من التشغيل والإنتاج، ولأن هدف الاستقرار الاقتصادي يمثل أولويات أهداف السياسة الاقتصادية، فزيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليها من زيادة للقوى الشرائية للمجتمع (زيادة الطلب الكلى) كوسيلة للانتعاش الاقتصادي تصبح أمراً مطلوبا، حتى ولو تطلب ذلك المزيد من الاقتراض، وهنا يرى "كينز" أن العبرة ليست بالتوازن الحسابي للموازنة، وإنما بالتوازن المالي، فالتوازن المحاسبي ليس مهما في ظل التوازن المالي على المدى البعيد[٣].

([٢]) منال جابر، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة في مصر ومعدل التضخم. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد١**، كلية التجارة. جامعة عين شمس، ٢٠٢١.

([٣]) عبد الفتاح الجبالي، "دور الانفاق العام في تحقيق العدالة الاقتصادية"، المؤتمر السنوي الختامي لقسم الاقتصاد بأكاديمية السادات بعنوان الاقتصاد العادل وأمثليه تخصيص الموارد، ٢٠١٩، ص ٥٦.

١-٣- المدرسة النيوكلاسيكية (النقديون) :

ومن أبرز مفكريها ميلتون فريدمان والذى ركز على أن أخطر المهام التى تضطلع بها الحكومة هو ضبط السياسة النقدية، وفي أغسطس ١٩٧١، أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون عن سياسته الاقتصادية الجديدة، وهي برنامج "لخلق ازدهار جديد دون حرب"، والمعروفة شعبيًا باسم "صدمة نيكسون"، مثلت هذه المبادرة بداية النهاية لنظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة الذي أُنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية، ففى أعقاب هذا التوقيت جاءت المدرسة النيوكلاسيكية، والتى تعطى الأهمية الكبرى لدور النقود فى إحداث الإنتعاش أو الكساد الاقتصادى لتعيد إحياء المبادئ الخاصة بها بعد تراجع دور الدولة في الاقتصاد، والتوسع في عمليات الخصخصة، ومحاولة السيطرة على عجز الموازنة في عدد من الدول، وبخاصة بعد تراكم تلك المديونيات وخاصة في دول أمريكا اللاتينية، ودول إفريقيا، وكافة الدول الناشئة والنامية فى ثمانينات وتسعينات القرن العشرين[٤].

١-٤- المدرسة النيوكينزية:

جاءت المدرسة النيوكينزية فى ظل التوسع في عمليات الخصخصة، وتراجع دور الدولة، وسيطرة النظم الرأسمالية على الاقتصاد العالمى، وسيطرة القطاع الخاص، وظهور الشركات متعدية الجنسيات، وظهور عدد من الأزمات الاقتصادية بدايةً من أزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ثم الحرب الروسية الأوكرانية فى عام ٢٠١٤، ثم جائحة كورونا في ٢٠١٩؛ وأخيراً معاودة الغزو الروسى لأوكرانيا عام ٢٠٢٢، فرأت المدرسة النيوكينزية ضرورة تدخل الدولة، وإقرار العديد من السياسات الاقتصادية المحفزة، للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة، والوظائف، وتقليل الأضرار الناتجة عن تلك الأزمات، حتى ولو كان ذلك

(٤) Kose, M.A., & Nadla, P. (2021). Global Waves of Debt: Causes and Consequences.World Bank

على حساب العجز الخاص بموازنات تلك الدول، وهو ما قامت به كافة الدول؛ سواء المتقدمة منها أو النامية[٥].

٢- تطور عجز الموازنة العامة في مصر:

يبين الجدول التالي تطور عجز الميزانية العامة في مصر:

جدول (١) تطور عجز الميزانية العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) "مليار دولار"

سنة	الإيراد العام	الإنفاق العام	عجز الموازنة		سنة	الإيراد العام	الإنفاق العام	عجز الموازنة	
			مليار$	% من الناتج				مليار$	% من الناتج
١٩٩٠	٧.٨	١١.٨	٤-	٩.٣	٢٠٠٨	٤٠.٧	٥١.٩	١١.٢-	٦.٩
١٩٩١	٩.١	١٣	٣.٩-	١٠.٤	٢٠٠٩	٥١.٠	٦٣.٤	١٢.٥-	٦.٦
١٩٩٢	١٢.٥	١٤.٨	٢.٣-	٥.٥	٢٠١٠	٤٧.٧	٦٥.١	١٧.٤-	٧.٩
١٩٩٣	١٣.٩	١٤.٨	٠.٩-	١.٩	٢٠١١	٤٤.٧	٦٧.٨	٢٣.٠-	٩.٧
١٩٩٤	١٥.٥	١٧.١	١.٦-	٣.١	٢٠١٢	٥٠.١	٧٧.٧	٢٧.٦-	٩.٩
١٩٩٥	١٦.٤	١٨.٧	٢.٣-	٣.٨	٢٠١٣	٥١.٠	٨٥.٦	٣٤.٦-	١٢.٠
١٩٩٦	١٨	٢٠.٥	٢.٥-	٣.٧	٢٠١٤	٦٤.٥	٩٩.١	٣٤.٦-	١١.٣
١٩٩٧	١٩	٢٢.١	٣.١-	٤.٠	٢٠١٥	٦٠.٥	٩٥.٤	٣٤.٩-	١٠.٦
١٩٩٨	١٩.٨	٢٣.٨	٤-	٤.٧	٢٠١٦	٤٩.٠	٨١.٥	٣٢.٥-	٩.٨
١٩٩٩	٢٠.٦	٢٧.١	٦.٥-	٧.٢	٢٠١٧	٣٧.١	٥٨.٠	٢١.٠-	٨.٥
٢٠٠٠	٢٤.٥	٣٣.٧	٩.٢-	٩.٢	٢٠١٨	٤٦.٢	٧٠.٠	٢٣.٨-	٩.١
٢٠٠١	٢٢.٦	٣٣.٢	١٠.٥-	١٠.٩	٢٠١٩	٥٦.٢	٨١.٧	٢٥.٥-	٨.٠
٢٠٠٢	١٩.٩	٢٩.٩	١٠.٠-	١١.٧	٢٠٢٠	٦١.٩	٩١.٠	٢٩.١-	٧.٦
٢٠٠٣	١٤.٣	١٩.١	٤.٨-	٦.٠	٢٠٢١	٧٠.٩	١٠٠.٩	٣٠.١-	٧.١
٢٠٠٤	١٦.٤	٢٣.٥	٧.١-	٩.٠	٢٠٢٢	٦٩.٢	٩٤.٦	٢٥.٤-	٥.٣
٢٠٠٥	١٩.٢	٢٨.١	٨.٩-	٩.٩	متوسطة	٣٤.٢	٤٨.٨	١٤.٦-	٧.٧
٢٠٠٦	٢٦.٤	٣٦.٣	٩.٩-	٩.٢	حد أدني	٧.٨	١١.٨	٣٤.٩-	١.٩
٢٠٠٧	٣١.٩	٣٩.٤	٧.٥-	٥.٧	حد أقصي	٧٠.٩	١٠٠.٩	٠.٩-	١٢.٠

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تزايد عجز الموازنة كقيمة مطلقة من ٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلي ٢٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢.

(٥) محمود حسن، اختبار فرضية العجز التوأم في مصر باستخدام منهجية اختبار سببية جرنجرGranger Causality Tes.، **مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الاول**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٢٠٢١.

ب- تراجع عجز الموازنة كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي الاجمالى من ٩.٣% عام ١٩٩٠ إلي ٥.٣% عام ٢٠٢٢.

ج- بلغ متوسط نسبة عجز الموازنة كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالى ٧.٧%، وبلغت حدها الأدني ١.٩% عام ١٩٩٣، وبلغتحدها الأقصي ١٢% عام ٢٠١٣.

٢- ١- تطور هيكل عجز الموازنة العامة في مصر وأسبابه:

بتحليل بيانات الموازنة؛ يلاحظ أن نسبة الاستثمارات العامة إلى الإنفاق العام لم تتجاوز ١٠% خلال فترة الدراسة، فالإنفاق العام يتركز بالأساس في دفع الأجور والمرتبات، وفوائد الدين العام، وسداد أقساطه، والدعم والاعانات الاجتماعية (تشكل ما يربو عن ٧٥%-٨٠% من إجمالي الإنفاق العام)، وقد يكون الاستثناء الوحيد من هذا الأمر هو اتجاه العجز الأولي، حيث قد يزيد كل من العجز النقدي والكلي والتشغيلي في مقابل انخفاض العجز الأولي، وتحوله إلى فائض أولي خلال (٢٠١٦ – ٢٠٢٢)، والسبب الرئيسي في ذلك هو مفهوم العجز الأولي ذاته، والذي يستبعد المكون الأكبر في الإنفاق، وهو سداد قيمة فوائد الدين، فبعد أن كانت نسبة الفوائد، ونسبتها في الموازنة ١٤.١% من جملة الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٢١، فقد وصلت نسبتها ٢٧.١% من الإنفاق الحكومي في ٢٠٢٢، أي أن نسبتها تضاعفت تقريبا، أما قيمتها فقد شهدت معدلات نمو كبيرة، وهو ما يشير إلى عمق الأزمة الخاصة بحجم الدين العام، وإلى أن أكثر من ٥٠% من الموازنة يوجه بالأساس إلى سداد أصول هذه المديونية والفوائد المترتبة عليها[٦].

وبتحليل عجز الموازنة خلال (٢٠٠٠-٢٠٢٢)، يلاحظ أن هناك عجزاً هيكليا بالموازنة العامة؛ وأنه ليس عجزاً مؤقتاً أو لفترات محددة، وإنما عجز متزايد ومضطرد خلال الفترة، وبحساب معدل نمو العجز النقدي والكلي يلاحظ أنه في المتوسط بلغ نحو ١٥.٤% و١٥.٧%، وهو أعلى بكثير من متوسط نمو الناتج الحقيقي والمقدر بنحو (٣.٨%) خلال ذات الفترة، ومعادل لمعدل النمو الاسمي للناتج وهو (١٤.٨%)، وأعلى كذلك من معدل النمو لمعدل التضخم، والمقدر بنحو

[٦] الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية، أعداد مختلفة.

(١١%)؛ أي أن النمو في عجز الموازنة تخطي نمو الناتج الحقيقي والتضخم، وهو ما يشير إلى ثمة إشكالية واضحة في السيطرة على هذا العجز[٧].

وبتحليل الظروف الاقتصادية خلال تلك الفترة، يتضح أن هناك العديد من الأسباب التي يمكن أن يعزى إليها هذا النمو الكبير في العجز، وذلك **كالتالي**:

- أسباب تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي، حيث التذبذب الشديد في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتي لم تتخط خلال فترة الدراسة ٧.٤% في أعلى قيمة لها، وذلك في ٢٠٠٨، ولم تكن مستدامة كذلك؛ حيث إن الفترة التي حققت أعلى معدلات للنمو هي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بينما قبل تلك الفترة أو بعدها كانت معدلات النمو في المتوسط أقل من ٥%.
- أسباب تتعلق بالصدمات الخارجية التي أثرت بشدة على أداء الاقتصاد المصري، ولعل من أهمها أحداث الإرهاب في الولايات المتحدة الخاصة بانهيار برجي التجارة العالمية في ٢٠٠١، وتأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية العالمية ومنها أوضاع مصر، ثم الحرب الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٣ وتأثيرها على العمالة المصرية وعلى الاقتصاد المصري ككل، ثم الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، وقيام الحكومة المصرية بضخ حزم تمويلية تقدر بنحو ١٢ مليار جنيه في هذا الوقت؛ لتقليل أعباء تلك الأزمات، ثم جائحة كورونا في ٢٠١٩، والتي قامت فيها الدولة المصرية بضخ حزم تمويلية تقدر بنحو ١٠٠ مليار جنيه إضافية، وأخيراً الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٠٢٢ وتأثيراتها على أسعار المواد الأولية، والمواد الخام، وأسعار الطاقة والمعادن؛ الأمر الذي أثر على كافة الموازنات في دول العالم ومنها مصر. فعلى سبيل المثال، بنيت تقديرات الموازنة في عام ٢٠٢٢ على أساس أن سعر برميل النفط ٦٠ دولاراً للبرميل، وأن أي زيادة في سعر البرميل بدولار واحد تكلف الموازنة ٢-٣ مليارات جنيه بحسب سعر الصرف السائد، كما تم تقدير سعر شراء طن القمح بنحو ٢٥٥ دولار للطن، علما بأن أي ارتفاع في السعر بدولار واحد يكلف الموازنة نحو١٠٠ مليون جنيه

[٧] كافة الأرقام المشار إليها حسبت بواسطة الباحثان، بناء على الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية، أعداد مختلفة.

إضافية بحسب سعر الصرف السائد، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة بنحو نقطة مئوية واحدة يؤثر على فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بنحو ١٠-١٢ مليار جنيه، وما حدث هو تضاعف أسعار النفط؛ حيث وصل البرميل في بعض الأوقات خلال هذا العام إلى ١٢٠ دولاراً للبرميل، وتجاوز سعر طن القمح نحو ٤٢٠ دولاراً للطن، وتم رفع سعر الفائدة بأكثر من ٤ نقاط مئوية منذ مارس ٢٠٢٢، وكل ذلك له تأثيراته الواضحة على حجم العجز، سواء النقدي أو الكلي[٨].

- أسباب تتعلق بصدمات داخلية أثرت على ارتفاع عجز الموازنة، تتمثل في الحوادث الإرهابية التي حدثت في الأقصر ١٩٩٧ وتأثيراتها التي امتدت حتى عام ٢٠٠٣، وأهمها تراجع أداء قطاع السياحة، وضعف الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر، وكذلك أحداث يناير ٢٠١١، وما تبعها من عمليات إرهابية في ٢٠١٣، واستمرت حتى عام ٢٠١٥؛ الأمر الذي أثر بشدة، سواء على أداء الاقتصاد ككل - بصفة عامة - أو على أداء الموازنة العامة بصفة خاصة.
- أسباب تتعلق بالتوسع في الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، خاصة في نهاية التسعينات وبداية الألفينات؛ لعدد من المشروعات القومية كتوشكي، ومشروع تنمية شمال سيناء، ومشروع التنمية الصناعية لمنطقة غرب خليج السويس، والتي ظلت تمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة، خاصة مع تراجع العوائد من ورائها، وقد استمرت زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية بعد عام ٢٠١٤ وإنشاء العديد من المدن الجديدة والطرق والكباري؛ مما كلف الدولة مبالغ تخطت ١٢ تريليون جنيه مصري[٩]، وكذلك ارتفاع مخصصات الأجور مع تثبيت العمالة المؤقتة بعد يناير ٢٠١١، والبالغ عددهم نحو مليون

(٨) وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

(٩) وازرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢.

عامل، إضافة إلى العلاوات السنوية الإضافية؛ لمواجهة ارتفاع الأسعار، وفرض حدود دنيا للأجر، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الدعم [١٠].

- أسباب تتعلق بانخفاض الإيرادات العامة للدولة؛ حيث إن هناك خللا واضحا في الإيرادات الضريبية، وبخاصة ضريبية الدخل (بلغت جملة الإيرادات الضريبية نحو٩٩٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، ويذكر أن ما تم تحصيله من الثروة العقارية نحو ١.٨ مليار جنيه، ومن ضريبة المهن غير التجارية نحو ٥.٦ مليارات جنيه، ثم نحو ٥٢.٤ مليار جنيه من النشاط التجاري والصناعي، ونحو ١.٥ مليار جنيه رسوم تنمية المحاجر؛ أي أن الأربعة مصادر السالف الإشارة إليها لم تتعد نسبة ٦.٢% من جملة الإيرادات الضريبية، وعلى الرغم من الثروة العقارية الهائلة، والتي تخطت نحو ٦ ملايين مسكن، وانتشار المهن الحرة والتسهيلات التي تحصل عليها الشركات التجارية والصناعية وفقا لقوانين الاستثمار المطبقة، وحتى الثروات المحجرية التي تتمتع بها الدولة، ولكن الحصيلة النهائية منها بدت ضعيفة للغاية، هذا إلى جانب تراجع الإيرادات العامة المحولة من الهيئات الاقتصادية أو الشركات العامة، أو شركات قطاع الأعمال العام، المملوكة للدولة خلال ذات الفترة[١١].

٢-٢- الإجراءات المالية والنقدية للحد من عجز الموازنة العامة:

اتخذت الحكومة المصرية بعض القرارات والإجراءات لترتيب أولويات الانفاق العام للحد من عجز الموازنة:

أ- خفض باب الأجور وتعويضات العاملين:

- صدور قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ للسيطرة على معدلات نمو حجم الأجور.

---

(١٠)إبراهيم العيسوي، وأخرون، بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، **نشرة الأنشطة البحثية ١٢**، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، ص ٤٥.

(١١)أحمد عاشور، الهيئات العامة الاقتصادية، **المشكلات وأساليب معالجتها، دراسة حالة الهيئة المصرية العامة للبترول**، وكذلك عاشور، آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى مصر، ٢٠١٧.

- تضمنت المادة الرابعة من التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة يحظر على كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة اصدار اية قرارات مالية من شأنها زيادة نظم الحوافز والمكافآت أو اية مزايا مالية أخرى تجاوز النظم القائمة قانونا إلا بقرار من مجلس الوزراء.
- صدور كتاب دورى مجلس الوزراء بعدم اجراء اى نوع من أنواع التعاقدات تحت أى بند من بنود الموازنة العامة للدولة أو إلحاق أى عمالة تحت أى مسمى أيا كان مصدر تمويلها.

ب- زيادة الفوائد:

نظراً لطبيعة الباب الثالث الفوائد السابق الاشارة إليها ترجع زيادة مصروفات الفوائد إلى زيادة العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة، وارتفاع سعر الفائدة فى ظل تزيد حجم الدين العام، وارتفاع معدل التضخم، عدم وجود خطة تدفقات نقدية تساعد على تحديد تاريخ الفجوات التمويلية خلال تنفيذ الموازنة، وعدم الربط بين خطة تدفقات نقدية وبين وحدة إدارة الدين العام بوزارة المالية من أجل التخطيط الجيد لتوقيتات إصدارات الأذون والسندات، وسوف يتم تناول باب الفوائد بالتفصيل لاحقا فى الجزء الخاص بالدين العام.

ج- خفض بند الدعم:

اتخذت الحكومة بعض الإجراءات للسيطرة على برامج الدعم التي أصبحت تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة بالمزيد من الأعباء المالية وتعرضها للتقلبات المستمرة نتيجة التغييرات فى الأسعار العالمية للنفط والمود الغذائية، كما تلقى مزيد من الضغوط على أسواق الصرف الأجنبي مما تؤثر سلباً على مستوى الاحتياطيات من النقد الأجنبي وعلى قيمة الجنيه المصرى، ومن هذه الإجراءات، **ما يلى**:

- رفع كفاءة واستهداف برامج دعم السلع الغذائية ودعم الخبز مع تنقية بطاقات المستفيدين وهو ما سمح بتحقيق وفر تم إعادة توجيهه لزيادة مخصصات دعم السلع الغذائية للمستحقين لهذا الدعم من خلال استحداث منظومة نقاط الخبز غير المستخدم (دعم نقدى بقيمة ١٠ قروش عن كل رغيف لم يتم الحصول علية)

وزيادة قيمة الدعم النقدى الشهرى للفرد تدريجيا إلى ٥٠ جنيه في يونيو ٢٠١٧ بدلا من ١٥ جنيه في يونيو ٢٠١٥.

- ترشيد دعم الطاقة بسبب صعوبة توصيل دعم المواد البترولية لمستحقيه واستحواذ الطبقات الغنية على نسبة ٨٠% من الدعم، عدم توفر بيانات دقيقة عن القطاعات الوظيفية المستفيدة من الدعم وعن التكلفة الحقيقية لبرامج الدعم[١٢]، حيث تم تطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية فى توزيع المنتجات البترولية بهدف مكافحة تهريب المنتجات المدعومة ومنع التسرب، كما تم زيادة أسعار بعض المنتجات البترولية بنسب تتراوح بين ٣١% إلى ٤٧% وقصر الدعم على بعض المنتجات التي تمس محدودى الدخل (أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز)، فضلاً عن اعتماد تطبيق آلية التسعير التلقائى للمواد البترولية بحيث يتم تعديل الأسعار بالسوق المحلية ومراجعتها بشكل دورى في ضوء المحددات الأساسية للأسعار(سعر خام برنت العالمى وتغير سعر الصرف)، مما أدى إلى تخفيض دعم المواد البترولية بنسبة ٨٤.٤% حيث انخفض من مبلغ ١٢٠.٨ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى مبلغ ١٨.٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- التخارج من دعم الكهرباء حيث تم تدريجيا منذ العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ من خلال زيادة تعريفة الكهرباء على مدار خمس سنوات بهدف تحسين كفاءة قطاع الطاقة وخفض تكلفة الدعم، وقد تم إزالة الدعم عن الكهرباء بداية من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- التوسع في قيمة الدعم النقدي المخصص لتكافل وكرامة وذلك باستخدام جزء من الوفورات المحققة نتيجة تنقية اعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية وترشيد دعم الطاقة حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة ٢.٢ مليون أسرة باعتماد قدره ١٢ مليار جنيه بموزانة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنتا بعدد ١.٥ مليون أسرة باعتماد قدرة ٧.٧٥ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧.

(١٢) محمد اسماعيل، هبة عبد المنهم، **إصلاح دعم الطاقة فى الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٢٤-٢٨.

د- زيادة باب "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات":

قامت الحكومة باستغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق الاستثمارى القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية وبما يسمح بزيادة الانفاق المخصص لتطوير الخدمات العامة المقدمة للموطنين، واستكمال المشروعات الكبرى لتطوير البنية التحتية وفى مقدمتها النقل والموصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحى، وتطوير العشوائيات، حيث تم زيادة الانفاق الاستثمارى من مبلغ ٥٢.٩ مليار جنيه في عام٢٠١٣/ ٢٠١٤ إلى مبلغ ٢٤٩.٤ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة نمو تصل لنحو ٣٧٢%.

ه- إجراءات أخرى لتحسين أداء الموازنة العامة:

- تطبيق كل من منظومة الـ GFMIS و TSAو GPS على كافة الوحدات الحسابية على مستوى الجهات الإدارية، فضلاً عن إجراء الربط بينهما مما أدى إلى أحكام الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة وفقاً لمصادر تمويلها، وتحقيق الإنضباط والامتثال المالي (عدم تجاوز الوحدات الحسابية للاعتمادات المدرجة لها بالموازنة العامة) والشفافية والرقابة المالية للموازنة العامة.
- صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٧٦٣ لسنة ٢٠٢٠، ٢٦٠٦ لسنة ٢٠٢١ بشأن ترشيد الانفاق العام بالجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية فى ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، وذلك على جميع أبواب الموازنة العامة فيما عدا الباب السادس شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

ثانياً: عجز الميزان التجاري في الفكر الاقتصادي وتطوره في مصر:

١- عجز الميزان التجاري في الفكر الاقتصادي:

يمكن النظر إلي عجز الميزان التجاري من ثلاث وجهات نظر، وهي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، الفجوة بين الاستثمار القومي والادخار القومي، والتجارة المتداخلة بين الدول، فإذا كان العجز يرجع إلى الاستثمار

الخارجي المرتفع، ولا يعكس المستوى المنخفض للادخار، فإنه في هذه الحالة لا حاجة للقلق ولا يمثل مشكلة، طالما أن الاستثمار سوف يؤدي إلي نمو الناتج، وبالتالى لا داعي للقلق من استيرداد المزيد من السلع وتحمل عجزاً اليوم مقابل تصدير نفس القدر في المستقبل وتحقيق فائض(١٣).

ولكن في حالات أخرى أكدت عدة دراسات على أن العجز التجاري يعوق النمو الاقتصادي والتنمية، كما أنه يسبب الأزمات المالية، ومعوق للتصنيع، ويسبب مشكلة البطالة(١٤).

وفي حالات أخرى أكدت بعض الدراسات أن ميزان التجارة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي يرتبط بعلاقة موجبة مع متوسط الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي للشركاء التجاريين، وأن متوسط الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي له تأثير سالب على ميزان التجارة، كما أن مؤشر التدهور في معدل الصرف الحقيقي يقود إلى تحسينات في ميزان التجارة، وبالتالي فإنه في الدول التي لها ميزان تجارة سالب (و/أو) صافي استثمار أجنبي مباشر موجب فإن ميزان التجارة يكون أقل حساسية بشكل كبير للتحركات في مؤشر معدل الصرف الحقيقي الفعال(١٥)، ففي دراسة عن العلاقة بين ميزان التجارة وسعر الصرف في التشيك وهنجاريا وبولندا مقارنة بألمانيا، توصلت الى وجود علاقة طويلة الأجل بين ميزان التجارة ومعدل الصرف في الدول الثلاث، وأوضحت أن العملة الضعيفة ستقود إلى واردات أغلى وصادرات أرخص، الأمر الذي من شأنه أن يؤدى إلى زيادة العجز التجاري أو تقليل الفائض، والعكس في حالة العملة القوية(١٦).

(13) Ghosh and Ramakrishnan (2016). "Do Current Account Deficits Matter?". **Finannce and Development**, **Imternational Monetary Fund (IMF), VOL. 43, NO. 4.**

(14) Mohammad, S. (2019). "Determinant of Balance of Trade: Case Study of Pakistan. **European Journal of Scientific Research**, **41(1),** 13-20.

(15) Falk, M. (2018). “Determinants of the Trade Balance in Industrialized Countries”. **FIW Research Report** , **N° 013** / Foreign Direct Investment, June, P.P. 1-25

(16)Hacker, R. and Hatemi, A. (2002). “**The Effect of Real Exchange Rate Changes on Trade Balances in the Short and Long Run: Evidence From German Trade With Transitional European Economies**”, www.ihh.hj.se/ersasise2002/papers/Hacker_and%20Hatermi_J_Emerging_ Markets .pdf

كما أنه إذا كان العجز من السهل تمويله من خلال رأس المال الأجنبي كما حدث في استراليا ونيوزيلندا فهو ليس أمراً سيئاً ولكن يمكن التعامل معه بحذر في حالة ما إذا كان تمويل العجز يتم من مسحوبات التمويل الخاص كما حدث في المكسيك عام ١٩٩٥ وتايلاند عام ١٩٩٧، وقد يعوق العجز التجاري النمو الاقتصادي للدول، وزيادة التبعية، ونمو وتنمية أبطأ، وأزمات مالية محتملة كما حدث في دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا فى الماضي[١٧]، والعجز التجارى ليس سيئاً ولا ينتج عن ممارسات تجارية غير عادلة للدول الأخرى، كما أنه لا يرجع إلى النقص في التنافسية ولكنه يرجع إلى ظهور عوامل أخرى في الاقتصاد الكلي لا ترتبط بالتجارة بشكل مباشر.

كما يرى البعض أن العجز التجارى يقود إلى دين خارجي أعلى والذي يمكن أن يتسبب في حدوث مشاكل في المستقبل حال عدم توافر تمويل أجنبي[١٨].

كما يُنظر إلى العجز التجارى من وجهة نظر اقتصادية وسياسية وأخلاقية، أنه يمثل حالة "اللا مشكلة"، وأن الأزمات السياسية ترجع إلى عجز تجاري مستمر ومتراكم هي وجهة نظر مبالغ فيها من حيث المنظور السياسي والأخلاقى، وأن لها تأثير ضعيف مقارنة بالأثار الاقتصادية[١٩].

فإذا كان العجز ناتجا عن بناء البنية التحتية للدولة أو القاعدة الصناعية، أو واردات المواد الخام أو بسبب ارتفاع تدفق المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الإنتاجي؛ فلا داعي للقلق لأن الاقتصاد سوف يتمكن من تقليل العجز في المستقبل القريب.

([17]) Moon, B. (2015). “Deficits in trade, deficits in development”. Paper prepared for **the Annual Meetings of the International Studies Association**, March 1-5, Honolulu

([18]) riswold, D. (2014). “America’s Maligned and Misunderstood Trade Deficit”**, Cato Institute Trade Policy Analysis,** NO. **2**

([19])Udwadia, F. and Agmon, T. (2015). "Trade Deficits: A Look Beyond the Economic Vie"**, Technological Forecasting and Social Change,** NO. 33, PP. 109-118.

١-١- الصادرات في فكر التجاريين:

رأى التجاريون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، ورأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة (الثروة) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، واعتبر التجاريون أن تحقيق فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج[٢٠].

١-٢- الصادرات في الفكر الكلاسيكي:

انتقد الكلاسيك التجاريون في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، بالحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والاستخدام الأمثل للموارد، ونادى الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية، وبذلك فهم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية.

تناول مفكرو المدرسة الكلاسيكبة دور الصادرات في توسيع قاعدة الانتاج وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في قطاع إنتاج السلع التصديرية، كما أوضح الكلاسيك أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، وينظر الكلاسيك إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص

(٢٠) معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضرى**، (عمان، دار الصفاء، ط١، ٢٠١٣)، ص ١١١.

الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر قوة محركة للنمو وأيضاً دورها في عملية تراكم رأس المال بتشجيع النشاط التصنيعي[٢١].

١-٣- الصادرات في ظل الفكر الكينزى:

بعد أزمة الكساد في عام ١٩٢٩ تم نشر النظرية العامة لـ "كينز"، وأصبح الأمر الشاغل لصانعى القرار كيفية خلق " الطلب الفعال " والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب الكلي عند كينز أخذت الصورة **التالية**:

$$Y = C + I + G + E - M$$

حيث اشتملت الدالة على الطلب على الصادرات **E** والتى تعمل على زيادة الدخل بقيمة أكبر من الزيادة فى قيمتها من خلال مضاعف الصادرات[٢٢] .

٢- تطور هيكل عناصر الميزان التجاري في مصر:

جدول (٢): تطور هيكل الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) "مليار دولار

سنة	الصادرات					الوادرات				
	صادرات سلعية		صادرات خدمية		إجمالي الصادرات	واردات سلعية		واردات خدمية		إجمالي الواردات
	مليار دولار	% من إجمالي الصادرات	مليار دولار	% من إجمالي الصادرات		مليار دولار	% من إجمالي الواردات	مليار دولار	% من إجمالي الواردات	
١٩٩٠	٢.٦	٢٩.٩	٦.١	٧٠.١	٨.٧	٩.٢	٦٥.٧	٤.٨	٣٤.٣	١٤
١٩٩١	٣.٧	٣٥.٩	٦.٦	٦٤.١	١٠.٣	٧.٩	٥٩.٨	٥.٣	٤٠.٢	١٣.٢
١٩٩٢	٣.١	٢٦.١	٨.٨	٧٣.٩	١١.٩	٨.٢	٦٣.٦	٤.٧	٣٦.٤	١٢.٩
١٩٩٣	٣.١	٢٥.٨	٨.٩	٧٤.٢	١٢	٨.٢	٥٨.٦	٥.٨	٤١.٤	١٤
١٩٩٤	٣.٥	٢٩.٩	٨.٢	٧٠.١	١١.٧	١٠.٢	٦٩.٩	٤.٤	٣٠.١	١٤.٦
١٩٩٥	٣.٤	٢٥.٠	١٠.٢	٧٥.٠	١٣.٦	١١.٧	٧٠.١	٥	٢٩.٩	١٦.٧
١٩٩٦	٣.٥	٢٥.٠	١٠.٥	٧٥.٠	١٤	١٣	٧٣.٤	٤.٧	٢٦.٦	١٧.٧
١٩٩٧	٣.٩	٢٦.٤	١٠.٩	٧٣.٦	١٤.٨	١٣.٢	٦٧.٧	٦.٣	٣٢.٣	١٩.٥
١٩٩٨	٣.١	٢٢.٥	١٠.٧	٧٧.٥	١٣.٨	١٦.٢	٧٤.٣	٥.٦	٢٥.٧	٢١.٨
١٩٩٩	٣.٦	٢٦.٣	١٠.١	٧٣.٧	١٣.٧	١٦	٧٥.٨	٥.١	٢٤.٢	٢١.١
٢٠٠٠	٥.٣	٣٢.٧	١٠.٩	٦٧.٣	١٦.٢	١٤.٦	٦٤.٠	٨.٢	٣٦.٠	٢٢.٨
٢٠٠١	٤.٨	٢٨.٤	١٢.١	٧١.٦	١٦.٩	١٣.٤	٦٢.٠	٨.٢	٣٨.٠	٢١.٦
٢٠٠٢	٥.٥	٣٥.٣	١٠.١	٦٤.٧	١٥.٦	١٢.٨	٦٦.٣	٦.٥	٣٣.٧	١٩.٣

(٢١) وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، **مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد ٢٠١٢/١** ، ص ٧.

(٢٢) صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٩٣، ص ٢٣.

٢٠٠٣	٧.٤	٤٢.٣	١٠.١	٥٧.٧	١٧.٥	١٣	٦٦.٣	٦.٧	٣٣.٧	١٩.٦
٢٠٠٤	٩.٧	٤٣.٧	١٢.٥	٥٦.٣	٢٢.٢	١٦	٦٨.٧	٧.٤	٣١.٣	٢٣.٣
٢٠٠٥	١٢.٩	٤٧.٤	١٤.٣	٥٢.٦	٢٧.٢	٢٢.٤	٧٦.٧	٦.٨	٢٣.٣	٢٩.٢
٢٠٠٦	١٦.٧	٥١.٩	١٥.٥	٤٨.١	٣٢.٢	٢٧.٣	٨٠.٥	٦.٦	١٩.٥	٣٣.٩
٢٠٠٧	١٩.٢	٤٨.٦	٢٠.٣	٥١.٤	٣٩.٥	٣٧.١	٨١.٧	٨.٣	١٨.٣	٤٥.٤
٢٠٠٨	٢٦.٢	٤٨.٧	٢٧.٦	٥١.٣	٥٣.٨	٤٨.٤	٧٦.٩	١٤.٥	٢٣.١	٦٢.٩
٢٠٠٩	٢٣.١	٤٨.٩	٢٤.١	٥١.١	٤٧.٢	٤٤.٩	٧٥.١	١٤.٩	٢٤.٩	٥٩.٨
٢٠١٠	٢٦.٤	٥٦.٤	٢٠.٤	٤٣.٦	٤٦.٨	٥٢.٩	٩٠.٩	٥.٣	٩.١	٥٨.٢
٢٠١١	٣٠.٥	٦٢.٩	١٨	٣٧.١	٤٨.٥	٥٨.٩	١٠١.٠	-٠.٦	-١.٠	٥٨.٣
٢٠١٢	٢٩.٤	٦٤.٢	١٦.٤	٣٥.٨	٤٥.٨	٦٩.٢	١٠١.٩	-١.٣	-١.٩	٦٧.٩
٢٠١٣	٢٩	٥٩.١	٢٠.١	٤٠.٩	٤٩.١	٦٦.٢	٩٨.٢	١.٢	١.٨	٦٧.٤
٢٠١٤	٢٦.٩	٦١.٨	١٦.٦	٣٨.٢	٤٣.٥	٦٦.٨	٩٦.٤	٢.٥	٣.٦	٦٩.٣
٢٠١٥	٢١.٣	٤٩.١	٢٢.١	٥٠.٩	٤٣.٤	٦٣.٦	٨٩.٢	٧.٧	١٠.٨	٧١.٣
٢٠١٦	٢٥.٥	٧٤.١	٨.٩	٢٥.٩	٣٤.٤	٥٥.٨	٨٤.٣	١٠.٤	١٥.٧	٦٦.٢
٢٠١٧	٢٥.٦	٦٨.٦	١١.٧	٣١.٤	٣٧.٣	٦١.٦	٨٩.١	٧.٥	١٠.٩	٦٩.١
٢٠١٨	٢٧.٦	٥٨.٥	١٩.٦	٤١.٥	٤٧.٢	٧٢	٩٨.٢	١.٣	١.٨	٧٣.٣
٢٠١٩	٢٩	٥٤.٧	٢٤	٤٥.٣	٥٣	٧١	٩١.٠	٧	٩.٠	٧٨
٢٠٢٠	٢٧.١	٥٦.٦	٢٠.٨	٤٣.٤	٤٧.٩	٥٩.٩	٧٩.٤	١٥.٥	٢٠.٦	٧٥.٤
٢٠٢١	٤٠.٨	٩٠.٩	٤.١	٩.١	٤٤.٩	٧٣.٤	٨٩.٦	٨.٥	١٠.٤	٨١.٩
٢٠٢٢	٤٨.٨	٦٧.٩	٢٣.١	٣٢.١	٧١.٩	٨٥.٨	٨٢.٢	١٨.٦	١٧.٨	١٠٤.٤
متوسط	١٦.٧	٤٦.٢	١٤.٤	٥٣.٨	٣١.١	٣٧.٠	٧٨.٥	٦.٨	٢١.٥	٤٣.٨
أدني قيمة	٢.٦	٢٢.٥	٤.١	٩.١	٨.٧	٧.٩	٥٨.٦	-١.٣	-١.٩	١٢.٩
أقصي قيمة	٤٨.٨	٩٠.٩	٢٧.٦	٧٧.٥	٧١.٩	٨٥.٨	١٠١.٩	١٨.٦	٤١.٤	١٠٤.٤

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيان الجدول التالي، **ما يلي**:

٢-١- الصادرات:

- إجمالي الصادرات: **بلغ متوسطها ٣١.١ مليار دولار، وبلغت حدها الأدني ٨.٧ مليار دولار عام ١٩٩٠، وبلغت حدها الأقصي ٧١.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢، كما تأثرت الصادرات بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، فتراجعت من من ٥٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٤٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية، كما تراجعت من ٤٨.٥ مليار دولار عام ٢٠١١ إلي ٤٥.٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ بسبب الأحداث السياسية عام ٢٠١١، وتراجعت من ٤٣.٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلي ٣٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب تعويم سعر**

الصرف عام ٢٠١٦، وتراجعت من ٥٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٤٧.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا.

- الصادرات السلعية: **يلاحظ تزايد نسبتها إلي إجمالي الصادرات من سنة لأخري، فبلغت ٢٩.٩%عام ١٩٩٠، ونحو ٦٧.٩% عام ٢٠٢٢.**
- الصادرات الخدمية: **يلاحظ تراجع نسبتها إلي إجمالي الصادرات من سنة لأخري، فبلغت ٧٠.١%عام ١٩٩٠، ونحو ٣٢.١% عام ٢٠٢٢.**

٢-٢- الواردات:

- إجمالي الواردات: **بلغ متوسطها ٤٣.٨ مليار دولار، وبلغت حدها الأدني ١٢.٩ مليار دولار عام ١٩٩٢، وبلغت حدها الأقصي ١٠٤.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، كما تأثرت الواردات بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، فتراجعت من من ٦٢.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٥٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية، وتراجعت من ٧١.٣ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلي ٦٦.٢ مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب تعويم سعر الصرف عام ٢٠١٦، وتراجعت من ٧٨ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٧٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا.**
- الواردات السلعية: **يلاحظ تزايد نسبتها إلي إجمالي الواردات من سنة لأخري، فبلغت ٦٥.٧%عام ١٩٩٠، ونحو ٨٢.٢% عام ٢٠٢٢.**
- الواردات الخدمية: **يلاحظ تراجع نسبتها إلي إجمالي الواردات من سنة لأخري، فبلغت ٣٤.٣%عام ١٩٩٠، ونحو ١٧.٨% عام ٢٠٢٢.**

٢-٣- تطور عجز الميزان التجاري في مصر:

يتضح من الشكل والجدول التاليان: أن عجز الميزان التجاري قد حقق عجزاً طوال فترة الدراسة، فبلغ متوسطه (-١٢.٧) مليار دولار، وبلغ حده الأدني (-١) مليار دولار عام ١٩٩٢، وبلغ حده الأقصي (-٣٧) مليار دولار عام ٢٠٢١، كما تأثر عجز الميزان التجاري بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، فارتفع من (-٥.٩) مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلي (-٩.١) مليار دولار عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨،

كما ارتفع من (-٩.٨) مليار دولار عام ٢٠١١ إلي (-٢٢.١) بسبب الأحداث السياسية عام ٢٠١١، كما ارتفع من (-٢٧.٩) مليار دولار عام ٢٠١٥ إلي (-٣١.٨) مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، كما ارتفع من (-٢٧.٥) مليار دولار عام ٢٠٢٠ إلي (-٣٧) مليار دولار عام ٢٠٢١ بسبب جائحة كورونا.

ويلاحظ تزايد عجز الميزان التجاري كقيمة مطلقة من ٥.٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلي ٣٢.٥ مليار دولار عام٢٠٢٢، وتراجعه كنسبة إلي الناتج المحلي من ١٢.٣% عام ١٩٩٠ إلي ٦.٨% عام ٢٠٢٢.

شكل (١): تطور الناتج المحلي والصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري في مصر خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢)

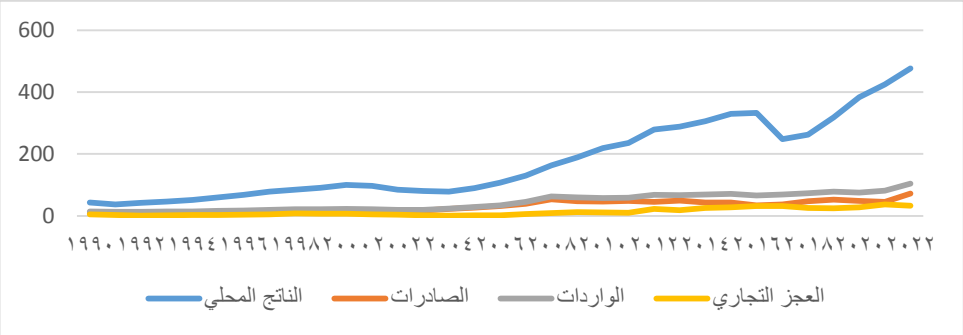

جدول (٣): تطور عجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) "مليار دولار

سنة	الناتج المحلي مليار دولار	الصادرات مليار دولار	الواردات مليار دولار	عجز الميزان التجاري			
				مليار دولار	%من الناتج المحلي	% من الصادرات	% من الواردات
١٩٩٠	٤٣.٠	٨.٧	١٤	٥.٣-	١٢.٣	٦٠.٩	٣٧.٩
١٩٩١	٣٧.٤	١٠.٣	١٣.٢	٢.٩-	٧.٨	٢٨.٢	٢٢.٠
١٩٩٢	٤١.٩	١١.٩	١٢.٩	١-	٢.٤	٨.٤	٧.٨
١٩٩٣	٤٦.٦	١٢	١٤	٢-	٤.٣	١٦.٧	١٤.٣
١٩٩٤	٥١.٩	١١.٧	١٤.٦	٢.٩-	٥.٦	٢٤.٨	١٩.٩
١٩٩٥	٦٠.٢	١٣.٦	١٦.٧	٣.١-	٥.٢	٢٢.٨	١٨.٦
١٩٩٦	٦٧.٦	١٤	١٧.٧	٣.٧-	٥.٥	٢٦.٤	٢٠.٩
١٩٩٧	٧٨.٤	١٤.٨	١٩.٥	٤.٧-	٦.٠	٣١.٨	٢٤.١
١٩٩٨	٨٤.٨	١٣.٨	٢١.٨	٨-	٩.٤	٥٨.٠	٣٦.٧
١٩٩٩	٩٠.٧	١٣.٧	٢١.١	٧.٤-	٨.٢	٥٤.٠	٣٥.١
٢٠٠٠	٩٩.٨	١٦.٢	٢٢.٨	٦.٦-	٦.٦	٤٠.٧	٢٨.٩
٢٠٠١	٩٦.٧	١٦.٩	٢١.٦	٤.٧-	٤.٩	٢٧.٨	٢١.٨
٢٠٠٢	٨٥.١	١٥.٦	١٩.٣	٣.٧-	٤.٣	٢٣.٧	١٩.٢
٢٠٠٣	٨٠.٣	١٧.٥	١٩.٦	٢.١-	٢.٦	١٢.٠	١٠.٧

٢٠٠٤	٧٨.٨	٢٢.٢	٢٣.٣	١.١-	١.٤	٥.٠	٤.٧
٢٠٠٥	٨٩.٦	٢٧.٢	٢٩.٢	٢-	٢.٢	٧.٤	٦.٨
٢٠٠٦	١٠٧.٤	٣٢.٢	٣٣.٩	١.٧-	١.٦	٥.٣	٥.٠
٢٠٠٧	١٣٠.٤	٣٩.٥	٤٥.٤	٥.٩-	٤.٥	١٤.٩	١٣.٠
٢٠٠٨	١٦٢.٨	٥٣.٨	٦٢.٩	٩.١-	٥.٦	١٦.٩	١٤.٥
٢٠٠٩	١٨٩.١	٤٧.٢	٥٩.٨	١٢.٦-	٦.٧	٢٦.٧	٢١.١
٢٠١٠	٢١٩.٠	٤٦.٨	٥٨.٢	١١.٤-	٥.٢	٢٤.٤	١٩.٦
٢٠١١	٢٣٦.٠	٤٨.٥	٥٨.٣	٩.٨-	٤.٢	٢٠.٢	١٦.٨
٢٠١٢	٢٧٩.١	٤٥.٨	٦٧.٩	٢٢.١-	٧.٩	٤٨.٣	٣٢.٥
٢٠١٣	٢٨٨.٤	٤٩.١	٦٧.٤	١٨.٣-	٦.٣	٣٧.٣	٢٧.٢
٢٠١٤	٣٠٥.٦	٤٣.٥	٦٩.٣	٢٥.٨-	٨.٤	٥٩.٣	٣٧.٢
٢٠١٥	٣٢٩.٤	٤٣.٤	٧١.٣	٢٧.٩-	٨.٥	٦٤.٣	٣٩.١
٢٠١٦	٣٣٢.٤	٣٤.٤	٦٦.٢	٣١.٨-	٩.٦	٩٢.٤	٤٨.٠
٢٠١٧	٢٤٨.٤	٣٧.٣	٦٩.١	٣١.٨-	١٢.٨	٨٥.٣	٤٦.٠
٢٠١٨	٢٦٢.٦	٤٧.٢	٧٣.٣	٢٦.١-	٩.٩	٥٥.٣	٣٥.٦
٢٠١٩	٣١٨.٧	٥٣	٧٨	٢٥-	٧.٨	٤٧.٢	٣٢.١
٢٠٢٠	٣٨٣.٨	٤٧.٩	٧٥.٤	٢٧.٥-	٧.٢	٥٧.٤	٣٦.٥
٢٠٢١	٤٢٤.٧	٤٤.٩	٨١.٩	٣٧-	٨.٧	٨٢.٤	٤٥.٢
٢٠٢٢	٤٧٦.٧	٧١.٩	١٠٤.٤	٣٢.٥-	٦.٨	٤٥.٢	٣١.١
متوسط	١٧٦.٦	٣١.١	٤٣.٨	١٢.٧-	٦.٤	٣٧.٣	٢٥.١
أدني قيمة	٣٧.٤	٨.٧	١٢.٩	١-	٢.٤	٥.٠	٤.٧
أقصي قيمة	٤٧٦.٧	٧١.٩	١٠٤.٤	٣٧-	٨.٧	٩٢.٤	٤٨.٠

المصدر: **إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.**

٢-٤- تطور عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

يستعرض هذا القسم تطور الصادرات والواردات السلعية والعجز في الميزان التجاري في مصر خلال فترة الدراسة، وذلك كما هو موضح بالجدولين رقم(٣)، رقم(٤)، والشكلين(١)، (٢).

جدول (٤) تطور متوسط كل من: الصادرات والواردات السلعية وعجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

البيان / الفترة	الصادرات (مليون$)	الواردات (مليون$)	عجز الميزان التجاري (مليون $)	عجز الميزان التجاري كنسبة من (ن م ج)%	نسبة الصادرات إلى الواردات %
١٩٩٠ - ١٩٩٩	١٢٤.٥	١٦٥.٥	٤١-	٦.٧	٧٦.٣
٢٠٠٠ - ٢٠٠٩	٢٨٨.٣	٣٣٧.٨	٤٩.٥-	٤.١	٨٥.٤
٢٠١٠ – ٢٠٢٢	٦١٣.٧	٩٤٠.٧	٣٢٧-	١٠.٣	٨٥.٣
١٩٩٠ – ٢٠٢٢	١٠٢٦.٥	١٤٤٤	٤١٧.٥-	٧.٢	٧١.١
متوسط معدل النمو السنوى	٦.١	٦.٤	٦.٩	٦.٦	٧٧.٢

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (٣).

شكل (٢) نسبة عجز الميزان التجاري إلي الناتج المحلي ونسبة تغطية الصادرات إلى الواردات في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

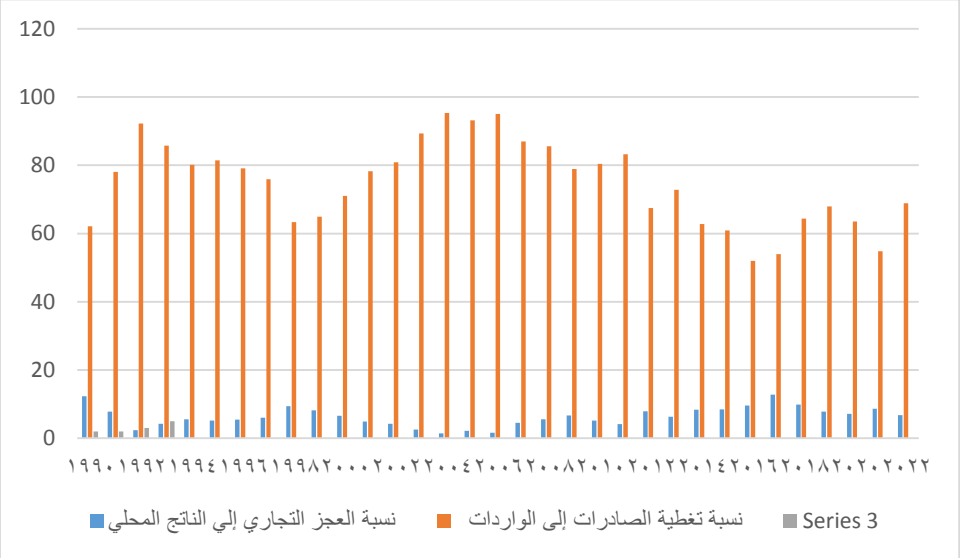

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات جدول (٣).

٢-٥- تطور وفرص نمو الميزان التجاري في مصر[٢٣]:

أظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نمو قيمة التجارة الخارجية بنسبة ١٨.٥% خلال النصف الأول من ٢٠٢٢، لتصل إلى ٧٤.٤٣ مليار دولار في مقابل ٦٢.٨٣ مليار دولار خلال الفترة نفسها من ٢٠٢١، بزيادة قدرها ١١.٦ مليار دولار، وتراجع العجز التجاري بما يقرب من ٣ مليارات دولار خلال فترتي المقارنة، وتأتي أهمية دراسة وتتبع تطور تلك المؤشرات انطلاقًا من تأثير مقدار عجز الميزان التجاري على حصيلة النقد الأجنبي المتوفر بالدولة من جهة، وتأثير صافي الصادرات على معدل النمو الاقتصادي بالدولة من جهة أخرى؛ إذ يمثل صافي الصادرات أحد عوامل دفع معدل النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار يتناول المقال تحليل بيانات التجارة الخارجية في مصر خلال النصف الأول من عام

(٢٣) أسماء رفعت، **الميزان التجاري المصري بين التطور وفرص النمو**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٠-٢٠٢٢.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية عن الفترة يناير – يونيو ٢٠٢٢

٢٠٢٢ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وذلك من خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية المصرية، من صادرات وواردات، واستعراض التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري بين مصر ودول العالم.

٢-٦- تطور هيكل التجارة الخارجية المصرية:

تراجع عجز الميزان التجاري من ٢٢.٥ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، إلى ١٩.٦ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة الصادرات المصرية بدرجة أكبر من ارتفاع الواردات خلال فترتي المقارنة. ويعد ارتفاع قيمة كل من الصادرات والواردات خلال النصف الأول عام ٢٠٢٢ مقارنة بالنصف الأول عام ٢٠٢١ أمرًا متوقعًا وطبيعيًا نتيجة تراجع قيم التجارة الخارجية خلال فترة جائحة كورونا، إلا أن الارتفاع النسبي في قيمة الصادرات مقارنة بارتفاع الواردات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ ساهم في تقليص عجز الميزان التجاري بنحو ١٣%.

شكل (٣): الميزان التجاري المصري خلال الفترة يناير – يونيو ٢٠٢١ و٢٠٢٢ "مليون دولار"

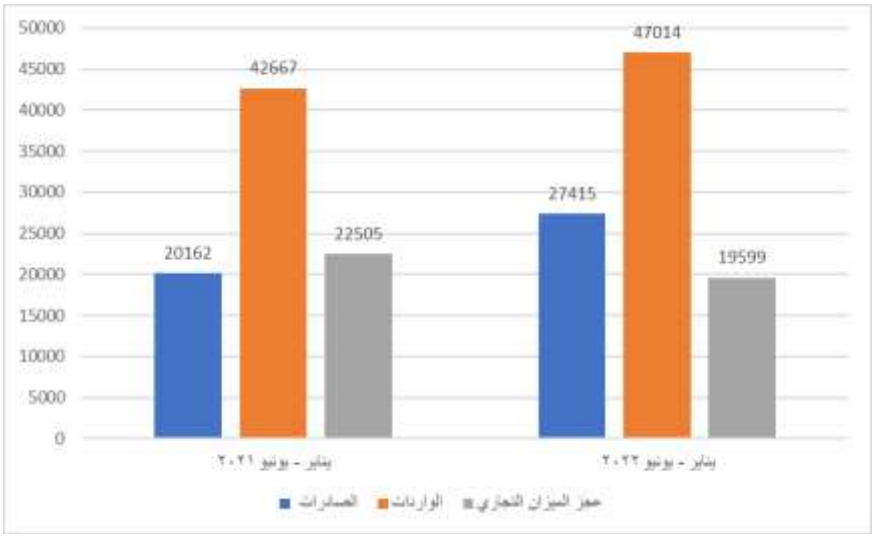

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية عن الفترة يناير – يونيو ٢٠٢٢.

وارتفعت الصادرات من كل من الوقود بنسبة ٧٠.٥%، والقطن الخام بنسبة ٤٤.١%، والمواد الخام ١٥.٤%، والسلع نصف المصنعة بنسبة ٣٩.٨%، والسلع تامة الصنع بنحو ٢١.٦%، بينما تراجعت الصادرات من الطاقة الكهربائية، أما بالنسبة للواردات، فقد ارتفعت الواردات من الوقود بنسبة ٥٥.٧%، والمواد الخام بنسبة ٥.٣%، والسلع الوسيطة بنسبة ١٦.٦%، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة بنسبة ١٢.٧%، بينما تراجعت الواردات من السلع الاستثمارية بنسبة ٨.٤%، وتراجعت الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ٣٥.٢%.

٣- تحليل تطور أهم المحددات المؤثر علي عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر:

توجد العديد من العوامل المؤثرة علي عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر، وأهمها: سعر الصرف لأنه يؤثر مباشرة علي الأسعار، وكذلك علي حجم الصادرات والواردات، وكذلك درجة الإنفتاح الاقتصادي لأنه يؤثر علي حجم الواردات والصادرات، وكذلك سعر الفائدة علي القروض لأنها تؤثر علي حجم الاستثمار ومن ثم حجم الإنتاج (العرض) أي الأسعار، ومن ثم علي حجم الطلب، ويبين الجدول التالي ذلك:

جدول(٥):تطور أهم المحددات المؤثر علي عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢)

سنة	سعر الصرف	معدل التضخم	درجة الانفتاح الاقتصادى	سعر الفائدة على القروض
١٩٩٠	١.٥٥	١٦.٨	٥٢.٨	١٩
١٩٩١	٣.١٤	١٩.٧	٦٢.٨	١٩.٨
١٩٩٢	٣.٣٢	١٣.٦	٥٩.٢	٢٠.٣
١٩٩٣	٣.٣٥	١٢.١	٥٥.٨	١٨.٣
١٩٩٤	٣.٣٩	٨.٢	٥٠.٧	١٦.٥
١٩٩٥	٣.٣٩	١٥.٧	٥٠.٣	١٦.٥
١٩٩٦	٣.٣٩	٧.٢	٤٦.٩	١٥.٦
١٩٩٧	٣.٣٩	٤.٦	٤٣.٨	١٣.٨
١٩٩٨	٣.٣٩	٣.٩	٤٢	١٣
١٩٩٩	٣.٤	٣.١	٣٨.٤	١٣
٢٠٠٠	٣.٤٧	٢.٧	٣٩.١	١٣.٢
٢٠٠١	٣.٩٧	٢.٣	٣٩.٨	١٣.٣
٢٠٠٢	٤.٥	٢.٧	٤١	١٣.٨

٢٠٠٣	٥.٨٥	٤.٥	٤٦.٢	١٣.٥
٢٠٠٤	٦.٢	١١.٣	٥٧.٧	١٣.٤
٢٠٠٥	٥.٧٨	٤.٩	٦٢.٩	١٣.١
٢٠٠٦	٥.٧٣	٧.٦	٦١.٥	١٢.٦
٢٠٠٧	٥.٦٤	٩.٣	٦٥.١	١٢.٥
٢٠٠٨	٥.٤٣	١٨.٣	٧١.٧	١٢.٣
٢٠٠٩	٥.٥٤	١١.٨	٥٦.٦	١٢
٢٠١٠	٥.٦٢	١١.٣	٤٧.٩	١١
٢٠١١	٥.٩٣	١٠.١	٤٥.٣	١١
٢٠١٢	٦.٠٦	٧.١	٤٠.٧	١٢
٢٠١٣	٦.٨٧	٩.٥	٤٠.٤	١٢.٣
٢٠١٤	٧.٠٨	١٠.١	٣٦.٩	١١.٧
٢٠١٥	٧.٦٩	١٠.٤	٣٤.٨	١١.٦
٢٠١٦	١٠.٠٣	١٣.٨	٣٠.٣	١٣.٦
٢٠١٧	١٧.٧٨	٢٩.٥	٤٢.٨	١٨.٢
٢٠١٨	١٧.٧٧	١٤.٤	٤٥.٩	١٨.٣
٢٠١٩	١٦.٧٧	٩.٢	٤١.١	١٦.١
٢٠٢٠	١٥.٧٦	٥	٣٢.١	١١.٤
٢٠٢١	١٥.٦٤	٥.٢	٢٩.٩	٩.٤
٢٠٢٢	١٩.١٦	١٣.٩	٣٧	١٠.٦

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تطور سعر الصرف:

ويتضح من تحليل بينات الجدول السابق: أن سعر الصرف بلغ حده الأدنى ١.٥٥ عام ١٩٩٠، وحده الأقصى ٤٨.٥ في عام ٢٠٢٤، والتغير المفاجئ في سعر الصرف تم في نوفمبر عام ٢٠١٦.

كما يمكن تقسيم المراحل التي مر بها سعر الصرف إلي خمسة مراحل، **كما يلي**:

المرحلة الأولى: مرحلة التحسن الاقتصادي عام (٢٠١٧): بدأ سعر صرف الجنيه المصري في بالإرتفاع التدريجي من أواخر عام ٢٠١٦ من متوسط ١٠.٠٣ جنيه/ دولار إلى١٧.٧٨ جنيه/ دولار أوائل عام ٢٠١٧.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقرار النسبي (٢٠١٨): استقر سعر الجنيه المصري أمام الدولار في عام ٢٠١٨، مع إرتفاع نسبي طفيف ليصل سعر الدولار مقابل الجنيه المصري في نهاية عام ٢٠١٨، إلى ١٧.٧٧ جنيه.

المرحلة الثالثة: مرحلة التعافي (٢٠١٩): بدأ الاقتصاد المصري في التعافي والاتجاه نحو النمو الحقيقي، حيث وصل معدل النمو في عام ٢٠١٩ إلى ٥.٦٪ مقابل ٥.٣٪ في عام ٢٠١٦، وبذلك سجل نموًا أعلى من عام ٢٠٠٨ وتحسن أداء الجنيه ليصل سعر الدولار في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ١٦.٧٧ جنيهًا.

المرحلة الرابعة: مرحلة استمرار التحسن عامي(٢٠٢٠، ٢٠٢١): استمر تحسن أداء الجنيه المصري أمام الدولار خلال الشهرين الأولين من ٢٠٢٠ لاستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبلغ سعر الدولار ١٥,٧٦ جنيهًا مصريًا أيضًا عام ٢٠٢٠، ونحو ١٥.٦٤ عام ٢٠٢١، ونفذ البنك المركزي في ١٥ مارس ٢٠٢٠ عددًا من الإجراءات الاحترازية أهمها: استقرار سعر الدولار عند ١٥.٦٩ جنيه مصري، ومعدلات فائدة منخفضة لتحفيز نمو الاقتصاد، وتأجيل جميع المستحقات الائتمانية للعملاء المؤسسيين والأفراد، تدابير للحد من المعاملات النقدية وتسهيل استخدام طرق الدفع الإلكترونية، وارتفع معدل التضخم إلى ٤.٥٪ في أكتوبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٣.٤٪ في أغسطس ٢٠٢٠، وسجل معدل النمو الحقيقي للإنتاج المحلي ٣.٦٪ خلال ٢٠١٩-٢٠٢٠، والذي تباطأ عام ٢٠٢٠، في ظل الإجراءات الاحترازية جائحة كورونا.

المرحلة الخامسة: مرحلة التدهور في عامي(٢٠٢٢، ٢٠٢٤):

تدهور سعر صرف الجنيه المصري، بسبب عوامل كثيرة، وأهمها الحرب الروسية الأكرانية، فبلغ سعر الصرف ١٩.١٦ جنيه مقابل الدولار عام ٢٠٢٢، ثم تدهور مرة أخري بعد التعويم الثاني في عام ٢٠٢٣ فبلغ الدولار نحو ٣٠.٨٥ جنيه، ثم تراجع إلي ٤٨.٥ جنيه/ دولار في عام ٢٠٢٤.

ب- تطور معدل التضخم: بلغ متوسطه ١٠%، وبلغ حده الأدني ٢.٣% عام ٢٠٠١، وبلغ حده الأقصي عام **٢٩.٥% عام ٢٠١٧**، كما تأثر معدل التضخم بالأحداث

الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، فارتفع من ٩.٣% عام ٢٠٠٧ إلي ١٨.٣% عام ٢٠٠٨ بسببالأزمة المالية العالمية، وارتفع من ١٣.٨% عام ٢٠١٦ إلي ٢٩.٥% عام ٢٠١٧ بسبب تعويم سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

ج- تطور درجة الإنفتاح الاقتصادي: أخذ معدل الإنفتاح الانفتاح الاقتصادي في الارتفاع من ٥٢.٨% عام ١٩٩٠ إلي ٦٢.٨% عام ١٩٩١ وذلك مصاحبة لسياسة الإصلاح الاقتصادي، ثم أخذ في التراجع إلي ٣٨.٤% عام ١٩٩٩، ثم أخذ في الأرتفاع مرة إلي إلي أن وصل إلي ٧١.٧% عام ٢٠٠٨، ثم أخذ في التراجع إلي أن تصل إلي ٣٧% عام ٢٠٢٢

د- تطور سعر الفائدة علي القروض: تراجع سعر الفائدة علي القروض من ١٩% عام ١٩٩٠ إلي ١٣.٥% عام ٢٠٠٣، وقد يكون ذلك من أحد ثمار الإصلاح الاقتصادي والذي بدأ في عام ١٩٩٠.

ثالثاً: العجز المزدوج فى الفكر الاقتصادى:

هناك فرضيتان أساسيتان تمثلان الأساس النظرى للعلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة للدولة، وهما:

- الفرضية الكينزية (Keynesian Hypothesis)
- فرضية التكافؤ الريكاردى (the Ricardian Equivalence)):

١- الفرضية الكينزية: (Keynesian Hypothesis)

وفقاً للفرضية الكينزية وهو ما يطلق عليه ("العجز التوأم" **(Twin deficits**، حيث يتحدد اتجاه العلاقة بين العجزين عل أساس وجود علاقة مباشرة من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الميزان التجارى، مما يعنى أن عجز الميزان التجاري يمثل المتغير التابع، فى حين يمثل عجز الموازنة العامة المتغير المستقل، أى أن عجز الموازنة العامة هو الذى يفسر عجز الميزان التجارى، ويمكن تفسير ذلك من خلال وجهتى نظر **كالآتى:**

وجهة النظر الأولى:

تستند وجهة النظر تلك إلى فكرة نموذج اقتصادي طرحه كل من روبرت ماندل وماركوس فليمنج، والذى يصور العلاقة قصيرة الأمد بين سعر الصرف الاسمي ومعدّل الفائدة والناتج.

واستُخدم نموذج (ماندل – فليمنج) للقول بأن الاقتصاد لا يمكن أن يحافظ في نفس الوقت على سعر صرف ثابت وحرية حركة رأس المال وسياسة نقدية مستقلة، بل يمكن للاقتصاد أن يحافظ على اثنين فقط من الثلاثة المذكورين آنفًا في نفس الوقت. يُطلق على هذا المبدأ بشكل متكرر اسم «الثالوث المستحيل» أو **«معضلة ماندل – فليمنج الثلاثية»**[٢٤].

ووفقاً لنموذج (ماندل - فليمنج) فإن عجز الموازنة يأتى نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي ينخفض مستوى الادخار الحكومي، فينخفض الادخار المحلي وترتفع معدلات الفائدة، (فى ظل نظام معدلات صرف مرنة) يزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدى إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية تصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وتصبح الصادرات أقل جزباً للأجانب وأعلى تكلفة مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لذلك ينتج عجز الميزان التجاري.

وبذلك يؤدى عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري ويتزامن معه.

وجهة النظر الثانية:

انطلاقاً من أن عجز الموازنة العامة للدولة ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، ولما كان الإنفاق الحكومي أحد العناصر المكونة للطلب الكلي، فإن زيادة الانفاق الحكومى سوف تؤدى إلى زيادة الدخل من خلال عمل مضاعف الإنفاق الحكومي،

(24) undell ،Robert A. (1963). "Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates", **Canadian Journal of Economics and Political Science. Vol 29 , No 4**, pp.475-485.

ونتيجة ارتفاع الدخل سوف يزداد الطلب على الواردات فيزداد معه العجز فى الميزان التجاري[٢٥].

ووفقاً لنموذج كينز كأساس ومنطلق نظرى لهذه العلاقة، فنجد أن الناتج المحلي الإجمالي (Y) أو الطلب الكلى AD فى اقتصاد مفتوح **يتكون من:**

الاستهلاك الخاص C، والاستثمار الخاص I، والانفاق الحكومي G، وصافى الصادرات (X-M) كما فى المعادلة (1):

$$Y/AD = C + I + G + (X-M) \qquad (1)$$

ويمكن اعادة صياغة المعادلة (١) على النحو الآتي:

$$Y = C + S + T \qquad (2)$$

حيث (S) الادخار، (T) الضرائب.

وبمساواة المعادلتين وإعادة الترتيب يمكن الحصول على المعادة (٣)

$$(X - M) = (S-1) + (T-G) \qquad (3)$$

$$TD = SD + BD \qquad (4)$$

حيث أن:

(SD) : تمثل فجوة الادخار (S-1) (Saving Deficit).

(TD) : عجز الميزان التجاري (X-M) (Trade Deficit).

(BD) : عجز الموازنة العامة (T-G) (Budget Deficit).

ويلاحظ من المعادلة (٣) أن زيادة عجز الموازنة (T-G) سوف يؤدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري، كما أن زيادة عجز الموازنة العامة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومى أو انخفاض الضرائب سوف يؤدى إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الواردات، ومن ناحية أخرى قد ينتج عن زيادة عجز الموازنة العامة ارتفاع فى سعر

(25) Alif Darrat. (1988) " Have large Badget Deficits Caused Rising Tread Deficits**?" Sauthern Economic Jornal,vol 54, No 4 ,** pp. 879-887.

الفائدة وسعر صرف العملة المحلية؛ مما ينتج عنه زيادة الواردات وانخفاض الصادرات. ونتيجة لانخفاض الادخار القومي (بسبب تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي) عن حاجة الاستثمار، يختل شرط التوازن (S=I)، الأمر الذى سيؤدي إلى حدوث عجز الموازنة العامة، مما يسبب عجز الميزان التجاري[٢٦].

٢- فرضية التكافؤ لريكاردو (Ricardian Equivalence Hypothesis) :

وفقاً لفرضية التكافؤ لريكاردو بأنه لا وجود لعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، ويبرر ذلك بأن زيادة عجز الموازنة العامة نتيجة لتخفيض الضرائب فى الوقت الحالي، سوف يتلاشي أثره مستقبلاً بعد عودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، وبالتالي فالعملية تعد تأجيلاً لدفع الضرائب وعجزاً مؤقتاً فى موازنة الدولة، أما الانخفاض فى الادخار الحكومي فسيتم تعويضه بالادخار الخاص، حيث سيقوم الأفراد بزيادة مدخراتهم فى فترة العجز لمواجهة زيادة الضرائب وبالتالي فلن يكون هناك تأثير على الادخار المحلي ولا على الميزان التجاري(٢٧).

(26) Sobrino Cesar R , (2013**),"** The Twin Deficits Haypothesis and Reverse Causality : A Short-Run Analysis of Peru **"**, **Jornal of Economics , Finance and Administrative Science, vol 18 , No 34**, pp. 9-15.

(27) Vamvoukas, G. (1999) , The Twin Deficits Phenomenon: Evdence from Greece, **Applied Economics, Volume 31, Issue 9** , PP. 1093-1100.

المبحث الثانى
الدراسات السابقة والفجوة البحثية

شـهدت الأدبيـات الاقتصـادية اهتمامًـا واسـعًا بدراسـة العلاقـة بـين عجـز الميـزان التجـاري وعجـز الموازنـة العامـة، خاصـة فـي ظـل تصـاعد ظـاهرة "العجـز التوأم" في العديد من الدول النامية والناشئة. وقد تنوعت الدراسات السابقة في أهدافها ومنهجياتهـا وفتراتهـا الزمنيـة، حيـث ركـزت بعـض الدراسـات علـى تحديـد محـددات العجز في الميزان التجاري، بينما تناولت أخرى العلاقة بين العجز المالي والعجز الخـارجي، سـواء فـي مصـر أو دول أخـرى ، غيـر أن نتـائج تلـك الدراسـات لـم تتفـق بشـأن طبيعـة العلاقـة بـين العجـزين أو المحـددات المـؤثرة فيهمـا، ممـا يعكـس تبـاين السـياقات الاقتصـادية والسياسـات المتبعـة فـي كـل حالـة. ومـن ثـم، تنبـع أهميـة هـذا المبحـث مـن كونـه يسـعى إلـى سـد عـدد مـن الفجـوات البحثيـة، أبرزهـا عـدم تنـاول الدراسات السـابقة بشـكل كـافٍ للعلاقـة التبادليـة بـين العجـزين فـي مصـر، إلـى جانـب التركيـز علـى تحليـل تلـك العلاقـة فـي ضـوء المتغيـرات الاقتصـادية والهيكليـة التـي شـهدتها الـبلاد خـلال فتـرة الإصـلاح الاقتصـادي الممتـدة خـلال الفتـرة (١٩٩٠ - ٢٠٢٣).

الدراسة الأولى: علي (٢٠٢٣)[٢٨]:

محددات العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢١)":

هـدف البحـث إلـى تحليـل محـددات العجـز بـالميزان التجـاري فـي مصـر، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يسهم في صياغة السياسات الملائمة التي يمكن أن تساعد في الحد من عجز الميزان التجاري على أسس علمية. وذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة على الميزان التجاري في الأدب الاقتصادي، وتطور عجز الميزان التجاري المصري خلال فترة الدراسة،

([٢٨]) علي عبد الوهاب نجا، محددات العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢١)، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، المجلد الثامن، العدد١٦، يوليو ٢٠٢٣.**

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج فى الأجل الطويل، وأن العجز في الميزان التجاري المصري يتأثر إيجابياً بكل من: النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاحتياطيات الدولية، ومعدل التضخم المحلي، والانفتاح التجاري، والتغيرات الهيكلية ممثلة في الأزمة المالية ٢٠٠٨، وأحداث ٢٠١١، فقد أسهمت هذه العوامل في زيادة العجز بالميزان التجاري. بينما يتأثر عجز الميزان التجاري سلبياً بارتفاع سعر الصرف الأجنبي الفعال وما يقابله من انخفاض في قيمة العملة الوطنية، ومن ثم فاعلية سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في تحسين الميزان التجاري بمصر على المدى الطويل. كما يوجد توافق كبير بين نتائج الأجل القصير مع نتائج الأجل الطويل.

الدراسة الثانية: علي، وعصام(٢٠٢٣)[٢٩]:

"قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) باستخدام نموذج VECM":

هدف البحث إلي قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في العراق باعتماد البيانات خلال (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة سببيه تربط بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، حيث يعاني الاقتصاد العراقى من مشكلة اعتماد إيراداته العامة علي تصدير سلعة أولية، فالاقتصاد العراقي من الاقتصادات أحادية التصدير، وأن الطبيعة الاستهلاكية للإنفاق الحكومي مع انخفاض المعروض المحلي من السلع، يزيد من حجم الاستيراد، مما يوجد علاقة تربط الموازنة العامة مع الميزان التجاري.

وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة سببية تربط بين المتغيرات المدروسة واختلال كل من هيكل السياسة المالية لسالح الإنفاق الاستهلاكي وهيكل الميزان التجاري للتركز السلعي للصادرات مقابل تنوع جانب الاستيراد، وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة التخصيصات الاستثمارية.

([٢٩]) علي عامر، عصام عبد الخضر، **"**قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) باستخدام نموذج VECM**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة ٢١، عدد ٧٩، يناير ٢٠٢٣.**

الدراسة الثالثة: عاشور(٢٠٢٢)[٣٠]:

"محددات عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٢٢)":

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على عجز الموازنة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٢٢) وبيان أسباب هذا العجز، وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ، وخلصت الدراسة إلى وجود عجز هيكلي دائم في الموازنة، وتتعدد أسبابه بين خلل هيكل الاقتصاد الكلي، وتباطؤ معدل النمو وعدم استدامته، وكذلك العديد من الصدمات الخارجية والداخلية، وكذا التوسع في الإنفاق العام، وضعف المنظومة الضريبية، كما أظهرت تأثيراً معنويا لكل من سعر الصرف، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم، والدين الخارجي على عجز الموازنة، وقد أوصت الدراسة بضرورة التنسيق الفعال بين السياسة المالية والنقدية، وإعادة هيكلة الموازنة العامة بما يضمن كفاءة الإنفاق وعدم هدر الموارد، وكذلك تعظيم الإيرادات من خلال رفع كفاءة المنظومة الضريبية، وتبني نموذج تنمية بديل قائم على تعبئة الموارد المحلية بديلا عن الاقتراض.

الدراسة الرابعة: خالد (٢٠٢٢)[٣١]:

"العجز التوأم" دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (١٩٧٥-٢٠٢٠)":

هدفت الدراسة إلي تحليل العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر، للوقوف علي مدي تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر، وذلك باستخدام التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العجز في الميزان التجاري إلي عجز الموازنة العامة، مما يعني عدم تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة باتباع سياسات اقتصادية تقوم علي الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

([٣٠]) أحمد عاشور، محددات عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٢٢)"، **المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد الرابع، العدد١٢، ٢٠٢٢.**

([٣١]) خالد عبد الحميد حسانين، العجز التوأم" دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (١٩٧٥-٢٠٢٠)، **مجلة الشروق العلمية، المجلد ٢٣، العدد ٢**، ابريل ٢٠٢٢

الدراسة الخامسة: Saeed O. A. & Rana F (2021) [٣٢]:

Determinants of Balance in Selected Emerging Countries"

هدفت الدراسة إلى بحث تأثير العوامل التي تؤثر في الصادرات والواردات، وبالتالي رصيد الميزان التجاري، مثل: الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي، والاستهلاك المحلي الخاص، وسعر الصرف الحقيقي الفعال، وعوائد الضرائب، في مجموعة من الاقتصاديات الناشئة وهي: إندونيسيا، وايرلندا، وماليزيا، والمكسيك، والهند، وباكستان، من خلال بيانات سنوية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥) باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وطريقة (OLS) في كل دولة على حدة. وتوصلت الدراسة الى وجود تباين في اتجاه وأهمية هذه المتغيرات في التأثير على الميزان التجاري فيما بين تلك الدول.

الدراسة السادسة: فاروق (٢٠٢١)[٣٣]:

تحديد سلوك العجز المزدوج فى الأجل الطويل فى مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردى والتباعد المزدوج (١٩٩٥-٢٠١٩):

هدف البحث الى تحديد سلوك العجز المزدوج فى مصر فى الاجل الطويل ودراسة مدى تحقق فرضية التكافؤ الريكاردى والتباعد المزدوج خلال (١٩٩٥-٢٠١٩)، بإستخدام التكامل المشترك لجوهانسون إعتماداً على إختباري الأثر والقيم المميزة وإختبار سببية جرانجر وإختبار معامل إرتباط بيرسون وإختبار جذر الوحدة وقد تم إستخدام مجموعة من المتغيرات الحاكمة، والتى تمثل أهم المتغيرات المؤثرة في العجز المزدوج وهى الانفتاح التجارى وسعر الصرف وسعر الفائدة والنمو الاقتصادى، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طويلة الأجل طردية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى فى مصر، وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

(32) Saeed O. A. & Rana F., (2021), "Determinants of Balance in Selected Emerging Countries", ***Palarch's* Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology,** Vol. 18, No. 13, PP. 142-150, https://www.archives.palarch.nl/index.

(٣٣) فاروق فتحي السيد، تحديد سلوك العجز المزدوج فى الأجل الطويل فى مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردى والتباعد المزدوج (١٩٩٥-٢٠١٩)، كلية التجارة، جامعة طنطا، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد (١١)**، يوليو ٢٠٢١.

الحاكمة والعجز المزدوج فى مصر، كما توصلت الدراسة الى رفض فرضية التكافؤ الريكاردى والتى تشير الى عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى ورفض فرضية التباعد المزدوج والتى تشير الى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى في مصر.

وتوصلت الدراسة أيضا من خلال إختبار سببية جرانجر الى أن عجز الميزان التجارى هو الذى يسبب عجز الموازنة العامة فى مصر وهذه النتيجة عكس توقعات نموذج ماندل – فلمنج والنموذج الكينزى والتى تشير الى أن عجز الموازنة هو المسبب لعجز الميزان التجارى وتتفق معهم هذه الدراسة فى أن هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى كما تتفق معهم أيضا فى حالة إستخدام معامل إرتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد، حيث توجد علاقة طردية قوية فى الاتجاهين بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى فى مصر خلال فترة الدراسة.

الدراسة السابعة: إيمان (٢٠٢١)[٣٤]:

تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في مصر"١٩٨٠-٢٠١٨":

تعاني مصر من عجز هيكلي في الموازنة العامة مفاده عدم كفاية إيراداتها العامة لتغطية نفقاتها العامة، وفي الوقت ذاته يشهد الاقتصاد الوطني عجزا مطردا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ومن هنا تبرز إشكالية البحث في تحليل العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في مصر، وتمثلت المنهجية المتبعة في الدراسة في منهجيتي الاستنباط والاستقراء، وتم تصميم نموذج قياسي للإ جابة على التساؤلات التي يرتكز عليها البحث، ويتناول البحث أربعة محاور رئيسة، يتعرض أولها إلى الإطار النظري والدراسات التطبيقية للعجز المزدوج، وثانيها إلى تحليل العلاقات بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري وسعر الفائدة على الإقراض وسعر

(٣٤) إيمان محمد عبد اللطيف، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في مصر"١٩٨٠-٢٠١٨، **المجلة العربية للإدارة، مجلد ٤١، عدد٤، ديسمبر ٢٠٢١.**

الصرف الحقيقي خلال الفترة محل الدراسة، أما المحور الثالث، فيعرض النموذج القياسي المستخدم في تحليل ظاهرة العجز المزدوج في مصر، وتعرض الدراسة في المحور الأخير لأهم استخلاصات وتوصيات البحث، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من بينها أنه لم يتم إثبات ظاهرة العجز المزدوج في مصر، ولكن يوجد ظاهرة Twin Divergence، كما تم رفض نظرية التكافؤ الريكاردي، التي تفترض عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها: ضرورة تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وأيضا تحديد النقطة التي تتوقف فيها الدولة عن الاقتراض المحلي حتى لا يتفاقم الدين العام، ولا ترتفع أسعار الفائدة.

الدراسة الثامنة: خالد(٢٠٢٠)[٣٥]:

"العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان الحساب الجاري في مصر":

هدفت الدراسة إلي إختبار صحة فرضية العجز المزدوج بالنسبة للاقتصاد المصري باستخدام أسلوب الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمنية الموزعة، واختبار التكامل المشترك، وتم استخدام بيانات خلال(١٩٧٧-٢٠١٧)، للعجزين مع إضافة سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي ولوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي كمتغيرات حاكمة، وأشارت النتائج العلمية الى صحة فرضية استهداف الحساب الجاري بالنسبة للاقتصاد المصري، وهو ما يعني أن العجز في ميزان الحساب الجاري، قد يكون هو المسئول عن زيادة العجز في الموازنة وليس العكس، وأوصي البحث بضرورة استخدام السياسات الاقتصادية الموجهة لعلاج العجز، بدلاً من الإتجاه للتركيز علي

(٣٥) خالد إبراهيم سيد، **العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان الحساب الجاري في مصر**، كلية التجارة-جامعة طنطا، ٢٠٢٠.

اتباع سياسات انكماشية لتخفيض العجز، وأوصي البحث بضرورة دراسة القيمة الحقيقية لسعر الصرف واستخدامها كأداة للتوجيه.

الدراسة التاسعة: رشا، وشيماء(٢٠٢٠)[٣٦]:

قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨) باستخدام سببية جرانجر:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة العجز التوأم بصورة عامة وأهم الأسباب المؤدية لهذا العجز فضلاً عن تحليل هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي وقياس أثرها بالاعتماد على المنهج الكمي من خلال الجانب التطبيقي باستخدام منهجية سببية جرانجر، وامتدت حدود البحث الزمنية ما بين (١٩٨٠-٢١٠٨).

حيث تناولت الدراسة مسألة تزامن العجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري العراقي إذ ظهرت هذه المشكلة منذ الثمانينات من القرن الماضي.

وتوصلت الدراسة الى أن هناك العديد من الأسباب التي أدت الى ظهور العجز التوأم في العراق تأتي في مقدمتها الحروب التي خاضها العراق والتي انهكت المفاصل الرئيسية للاقتصاد العراقي، كما توصلت الدراسة أيضاً الى عدم وجود علاقة سببية بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري.

الدراسة العاشرة: شرين (٢٠١٩)[٣٧]:

"مدي تحقق العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٥)":

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى إنطباق فرضية العجز المزدوج على حالة مصر وتحديد طبيعة العلاقة بين العجزين باستخدام بيانات خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٥) من أجل الوصول إلى هدف البحث، تم استخدام منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج الانحدار الذاتي والفجوات الزمنية الموزعة

([٣٦]) رشا خالد شهيب، وشيماء فاضل محمد، **قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨) باستخدام سببية جرانجر**، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد.

([٣٧]) شرين عادل نصير، مدي تحقق العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٥)، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة ٢٥، العدد ٨٠**، يونيو ٢٠١٩.

(ARDL) لتقدير العلاقات الكمية والسببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين العجز الداخلي والعجز الخارجي.

وأوضحت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين العجزين، مع سرعة تعديل مرتفعة من اختلال الأجل القصير إلى وضع التوازن طويل الأجل، تتراوح في المتوسط ما بين سنة وثلاثة أشهر (العجز الخارجي هو المتغير التابع) وسنة تقريباً (العجز الداخلي هو المتغير التابع)، وتبين في الأجل الطويل أن زيادة العجز الداخلي تؤثر إيجابياً على العجز الخارجي، وتتمثل أهم قنوات إنتقال هذه العلاقة في سعر الفائدة وسعر الصرف، كما تؤدي زيادة العجز الخارجي إلى ارتفاع العجز الداخلي، وأن أهم قنوات إنتقال العلاقة من عجز الحساب الجاري إلى عجز الميزانية العامة هي الدخل المحلي الإجمالي والمعروض النقدي.

كما بينت معنوية العلاقة بين العجزين في الأجل القصير، حيث توؤدي زيادة العجز المالي إلى التخفيف من حدة العجز الخارجي، والأمر نفسه يتحقق في الاتجاه العكسي، بمعنى أن العجزين يؤثران على بعضهما سلبياً، الأمر الذي يؤكد على تحقق فرضية التنافر الثنائي بين العجزين في الأجل القصير، وأخيراً توصلت نتائج تحليل السببية إلى رفض ظاهرة العجز التوأم وانطباق فرضية السببية المعكوسة في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن العجز الخارجي هو المسبب للعجز الداخلي في الأجل الطويل وليس العكس.

تعقيب على الدراسات السابقة (الفجوة البحثية):

أ- أوجه التشابه مع الدراسات السابقة: تشابه البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة في أنه تناول عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

ب- أوجه الإختلاف مع الدراسات السابقة (الفجوة البحثية): لا يوجد إتفاق بين الدراسات السابقة في تأثير المحددات المؤثرة على عجز الميزان التجاري أو عجز الموازنة العامة، وبسبب ظروف كل دولة حتى لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى، ولذلك فإن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب، **وأهمها**:

- لم تتناول الدراسات السابقة قياس العلاقة التبادلية بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة.
- يتناول هذا البحث تطور عجز الميزان التجاري المصري وعجز الموازنة العامة في ظل مجموعة كبيرة من التغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت عليهما، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
- قصور الدراسات التي تتعلق بتحليل محددات عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في مصر.

المبحث الثالث

التحليل القياسى لعلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر

هنا سيتم قياس العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر، و تم الاعتماد في قياس تلك العلاقة على بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) بإجمالي ٣٣ مشاهدة.

أولاً : توصيف النموذج:

بناء على الدراسات السابقة الخاصة بقياس العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، فسيتم الاعتماد على **النموذج التالى**:

$$TD = \alpha_0 + \alpha_1 BD + \alpha_2 ER + \alpha_3 Inf + \alpha_4 EO + \alpha_5 Lir$$

حيث أن :

المتغير التابع :

TD : عجز الميزان التجارى.

المتغيرات المستقلة :

BD : عجز الموازنة العامة للدولة.

ER : سعر الصرف.

Inf : معدل التضخم.

EO : درجة الانفتاح الاقتصادى.

Lir : سعر الفائدة على القروض.

جدول(٦) بيانات النموذج الفياسى

السنوات	TD عجز الميزان التجارى	BD عجز الموازنة العامة	ER سعر الصرف	Inf معدل التضخم	EO درجة الانفتاح الاقتصادى	Lir سعر الفائدة على القروض
1990	5.30	4	1.55	16.8	52.8	19
1991	2.9	3.9	3.14	19.7	62.8	19.8
1992	1	2.3	3.32	13.6	59.2	20.3
1993	2	0.9	3.35	12.1	55.8	18.3
1994	2.9	1.6	3.39	8.2	50.7	16.5
1995	3.1	2.3	3.39	15.7	50.3	16.5
1996	3.7	2.5	3.39	7.2	46.9	15.6
1997	4.7	3.1	3.39	4.6	43.8	13.8
1998	8	4	3.39	3.9	42	13
1999	7.4	6.5	3.4	3.1	38.4	13
2000	6.6	9.2	3.47	2.7	39.1	13.2
2001	4.7	10.5	3.97	2.3	39.8	13.3
2002	3.7	10	4.5	2.7	41	13.8
2003	2.1	4.8	5.85	4.5	46.2	13.5
2004	1.1	7.1	6.2	11.3	57.7	13.4
2005	2	8.9	5.78	4.9	62.9	13.1
2006	1.7	9.9	5.73	7.6	61.5	12.6
2007	5.9	7.5	5.64	9.3	65.1	12.5
2008	9.1	11.2	5.43	18.3	71.7	12.3
2009	12.6	12.5	5.54	11.8	56.6	12
2010	11.4	17.4	5.62	11.3	47.9	11
2011	9.8	23	5.93	10.1	45.3	11
2012	22.1	27.6	6.06	7.1	40.7	12
2013	18.3	34.6	6.87	9.5	40.4	12.3
2014	25.8	34.6	7.08	10.1	36.9	11.7
2015	27.9	34.9	7.69	10.4	34.8	11.6
2016	31.8	32.5	10.03	13.8	30.3	13.6
2017	31.8	21	17.78	29.5	42.8	18.2
2018	26.1	23.8	17.77	14.4	45.9	18.3
2019	25	25.5	16.77	9.2	41.1	16.1
2020	27.5	29.1	15.76	5	32.1	11.4
2021	37	30.1	15.64	5.2	29.9	9.4
2022	32.5	25.4	19.16	13.9	37	10.6

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ثانياً-اختبار سكون السلسلة الزمنية (اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

من خلال اختبار جذر الوحدة يمكن التعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية، وتم إجراء هذا الاختبار باستخدام (E-Views)، ويتضح من التحليل كما بجدول (٧) أن كل من عجز الميزان التجارى TD، وعجز الموازنة العامة BD ، وسعر الصرف ER ،

ودرجة الانفتاح الاقتصادى EO، جاءت جميعها متكاملة عند الدرجة الأولى (الفرق الأول) I(1)، بينما معدل التضخم Inf، وسعر الفائدة على القروض Lir، كانا متكاملين عند الدرجة الصفرية I(0)، ومن ثم فإن اختبار ARDL للتكامل المشترك هو أنسب أسلوب يمكن اتباعه فى مثل هذه الحالة .

جدول (٧) نتائج اختبار جذر الوحدة
(Augmented Dickey-Fuller Test)

المتغيرات		عند المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			درجة التكامل
		ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	
TD	t -statistics	-0.199529	-2.261439	0.784352	-6.455170	-6.565342	-6.076586	I(1)
	p-value	0.9287	0.4417	0.8776	0.0000	0.0000	0.0000	
BD	t -statistics	-0.824575	-1.865108	0.326287	-4.043118	-3.940012	-4.006681	I(1)
	p-value	0.7984	0.6489	0.7737	0.0039	0.0221	0.0002	
ER	t -statistics	0.476780	-1.087786	1.898911	-4.050136	-4.284218	-3.746843	I(1)
	p-value	0.9832	0.9156	0.9841	0.0038	0.0100	0.0005	
Inf	t -statistics	-3.192978	-3.238998	-1.476463	-6.470552	-6.474715	-6.580838	I(0)
	p-value	0.0297	0.0950	0.1284	0.0000	0.0000	0.0000	
EO	t -statistics	-2.494525	-2.487345	-0.777960	-4.410818	-4.265600	-4.408084	I(1)
	p-value	0.1264	0.3316	0.3712	0.0015	0.0105	0.0001	
Lir	t -statistics	-3.707319	-3.923624	-1.112827	-4.208157	-4.332854	-4.159215	I(0)
	p-value	0.0089	0.0229	0.2350	0.0027	0.0095	0.0002	

ثالثاً: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك:

يتبين من جدول (٨) أن قيمة F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى عند مستوى ٥%، مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن متغيرات الدراسة متكاملة من ويتحقق بينهم علاقة توازن فى الاجل الطويل عند مستوى ٥%

جدول (٨) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية ٥%
٣.٧٨٢٦١٧٥	الحد الأدنى	٢.٣٩
	الحد الأقصى	٣.٣٨

ويعرض جدول (٩) النتائج الخاصة بتقدير النموذج، فيلاحظ ارتفاع قيمة R^2 (معامل التحديد) حيث بلغ ٩٦.٤%، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر

نحو ٩٦.٤% من التغيرات فى المتغير التابع (TD)، وباقى النسبة ٣.٦% ترجع لمتغيرات أخرى لم تؤخذ فى الاعتبار.

كما جاءت العلاقة الخطية معنوية، حيث أن **Prob (F-statistic)** جاءت مساوية لـ ٠.٠٠٠ وهى أقل من ٥%، كما جاءت معاملات الانحدار معنوية أيضا عند مستوى معنوية ٥%، باستثناء سعر الفائدة على القروض (Lir) جاء غير معنوى، وذا الاتساق فى النتائج يؤكد خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطى[٣٨]، كما جاء اختبار دربن واتسون ليؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى[٣٩]، حيث أن قيمة D.W بلغت ٢.٠٠٢ تقريبا وهى أكبر من ٢ لتشير الى وجود ارتباط تسلسلى سالب، كما أ نه بحساب القيمة (4-DW) فانها تساوى ١.٩٩٨ وهى أكبر من الحد الأعلى du للقيمة الجدولية لدربن واتسون عند{ مستوى معنوية ٥%، n=33، k-4=(1 } حيث du = 1.730، dl= 1.193 .

وبهذا يكون النموذج صالح للقدرة التنبؤية .

ومن خلال نتائج تقدير العلاقة كما بالجول (٨) يمكن وضعها فى الصورة الخطية **التالية :**

$$TD = 19.22 + 0.5\,BD + 0.6^{2}\,ER + 0.8\,INF - 0.34\,EO - 0.65\,LIR$$

ويلاحظ من العلاقة أن اشارة معامل عجز الموازنة العامة BD جاءت موجبة لتدلل على وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجارى، ويمكن تفسير ذلك بأن الطبيعة الاستهلاكية هى سمة غالبة للإنفاق الحكومي فى مصر مع انخفاض المعروض المحلي من السلع، الامر الذى يزيد من حجم الاستيراد، مما ئؤدى الى زيادة عجز الميزان التجاري.

---

(٣٨) محمد عبد السميع عنانى ، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى**، (الزقازيق: مكتبة المدينة ، ١٩٩٣) ، ص ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٣٩) عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق**، (الدار الجامعية: الاسكندرية،٢٠٠٥)، ص ٤٤٨.

كذلك بالنسبة لسعر الصرف ER، ومعدل التضخم Inf، جاءت الاشارة موجبة لتدلل أيضاً على وجود علاقة طردية مع عجز الميزان التجارى .

فى حين جاءت الاشارة سالبة بالنسبة لـ معامل درجة الانفتاح الاقتصادى ومعامل سعر الفائدة على القروض ليدلل ذلك على وجود علاقة عكسية بن كلا المتغيرين والمتغير التابع عجز الميزان التجارى TD، وهو ما يتفق مف افتراضات النظرية الاقتصادية.

جدول (٩) نتائج تقدير العلاقة فى الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.503703	0.174526	2.886111	0.0095
ER	0.618688	0.271958	2.274940	0.0347
INF	0.814771	0.294633	2.765372	0.0123
EO	-0.338831	0.135451	-2.501501	0.0217
LIR	-0.648032	0.545678	-1.187572	0.2496
C	19.22130	12.14661	1.582441	0.1301

R-squared	0.964185	Mean dependent var	13.20323
Adjusted R-squared	0.943449	S.D. dependent var	11.75479
S.E. of regression	2.795331	Akaike info criterion	5.178423
Sum squared resid	148.4636	Schwarz criterion	5.733515
Log likelihood	-68.26556	Hannan-Quinn criter.	5.359369
F-statistic	46.49989	Durbin-Watson stat	2.001823
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

رابعاً : نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات محل الدراسة (ECM):

بعد أن تم تقدير معادلة التكامل المشترك والحصول على معلمات النموذج، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات محل الدراسة في تقدير النموذج، وذلك بهدف التعرف على الانحرافات قصيرة الأجل للعلاقة طويلة الأجل التي أوضحها اختبار التكامل المشترك.

نموذج تصحيح الخطأ يرصد الانحرافات التي حدثت في الأجل القصير ونسبة التصحيح السنوية (وفقاً لطبيعة البيانات المستخدمة) لهذا الانحراف عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ووفقا للجدول (١٠).

يلاحظ أن معامل التحديد R^2 بلغ نحو ٦٦%، كما يتم تصحيح العلاقة فى الاجل القصير بمقدار ٧٩.٥% سنويا تقريباً

(معلمة تصحيح الخطأ ¢ = ٠.٧٩٤٩٤٥)، مما يعنى أن التصحيح يستغرق ١.٢٥٨ سنة حتى يصل الى قيمته التوازنية (١٥ شهر تقريبا)، وهذا ينى أن عجز الميزان التجارى TD تتعدل قيمته نحو القيم التوازنية بمسبة ٧٩.٥% سنوياً فى اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

جدول (١٠) نموذج تصحيح الخطأ
ECM Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD)	-0.242879	0.169838	-1.430061	0.1689
D(ER)	-0.977347	0.471453	-2.073052	0.0520
D(INF)	0.336126	0.138840	2.420953	0.0257
D(LIR)	0.271134	0.481736	0.562827	0.5801
D(LIR(-1))	-1.094887	0.397474	-2.754615	0.0126
CointEq(-1)*	-0.794945	0.134679	-5.902533	0.0000
R-squared	0.659250	Mean dependent var		0.954839
Adjusted R-squared	0.591100	S.D. dependent var		3.810935
S.E. of regression	2.436913	Akaike info criterion		4.791326
Sum squared resid	148.4636	Schwarz criterion		5.068872
Log likelihood	-68.26556	Hannan-Quinn criter.		4.881799
Durbin-Watson stat	2.001823			

خامساً : اختبار السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجارى

تم اختبار السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجارى، وجاءت النتائج كما بجدول (١١)، حيث تشير الى أن قيمة الاحتمال الحرج أقل من ٥% مما

يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل فى حالة تأثير عجز الموازنة العامة فى عجز الميزان التجارى، بمعنى أن التغيرات فى عجز الموازنة العامة تسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة فى عجز الميزان التجارى، بينما التغيرات الحاصلة فى عجز الميزان التجارى لا تسبب التغيرات فى عجز الموازنة العامة، أى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من عجز الموازنة العامة الى عجز الميزان التجارى.

وبذلك تتفق تلك النتيجة مع توقعات نموذج ماندل – فلمنج والنموذج الكينزى والتى تشير الى أن عجز الموازنة هو المسبب لعجز الميزان التجارى وتتفق معهم هذه الدراسة فى أن هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى، حيث توجد علاقة طردية قوية فى الاتجاهين بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى فى مصر خلال فترة الدراسة .

كذلك الحال اتفقت نتيجة الدراسة مع النتيجة التى توصلت اليها ايضاً دراسة ايمان(٢٠٢١)، والتى تم تطبيقها على مصر خلال الفترة "١٩٨٠-٢٠١٨":

كما اتفقت نتيجة الدراسة مع دراسة علي عامر، عصام عبد الخضر (٢٠٢٣) والتى تم تطبيقها على العراق خلال الفترة "٢٠٠٥-٢٠٢٠"، وكذلك دراسة فاروق السيد(٢٠٢١) ١٩٩٥والى تم تطبيقها على مصر أيضا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٩).

وقد اختلفت نتيجة الدراسة مع دراسة كل من خالد حسانين (٢٠٢٢) والتى تم تطبيقها على مصر خلال الفترة "١٩٧٥-٢٠٢٠"، وكذلك دراسة شيرين (٢٠١٩)، والتى تم تطبيقها على مصر أيضاً خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٥)"، حيث توصلت الدراستان الى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العجز في الميزان التجاري إلي عجز الموازنة العامة

جدول (١١) اختبار سببية جرانجر بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجارى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/17/25 Time: 00:05
Sample: 1990 2022
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BD does not Granger Cause TD	31	7.10141	0.0035
TD does not Granger Cause BD		0.13311	0.8760

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

سعي البحث إلي إختبار صحة **الفرضية التالية:**

توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة(١٩٠-٢٠٢٢):

حيث تبين من التحليل صحة الفرضية البحثية، بوجود سببية، ولكن أحادية الاتجاه من عجز الموازنة العامة الى عجز الميزان التجارى، وليس العكس، وهى علاقة طردية، كما توصل البحث الى أن هناك علاقة طويلة الأجل طردية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى فى مصر.

كما تبين أيضا من البحث، **النتائج التالية**:

١- تزايد عجز الموازنة من ٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلي ٢٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وهذا التزايد كان فى حقيقة الامر تزايد كقيمة مطلقة، ولكنه فى الواقع انخفاضاً كنسبة إلي الناتج المحلي الاجمالى من ٩.٣% عام ١٩٩٠ إلي ٥.٣% عام ٢٠٢٢.

٢- بلغ متوسط نسبة عجز الموازنة إلي الناتج المحلي الاجمالى ٧.٧%، خلال فترة الدراسة، وبلغت تلك انسبة حدها الأدني ١.٩% عام ١٩٩٣، وبلغت حدها الأقصي ١٢% عام ٢٠١٣.

٣- حقق عجز الميزان التجاري عجزاً، بلغ متوسطه ٦.٤% كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة، وبلغ حده الأدني (١) مليار دولار بما يعادل ٢.٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٢، وبلغ حده الأقصي (٣٧) مليار دولار بما يعادل ٨.٧% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٢١، وقد تأثر عجز الميزان التجاري بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، فارتفع من (٥.٩) مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلي (٩.١) مليار دولار عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، كما ارتفع من (٩.٨) مليار دولار عام ٢٠١١ إلي (٢٢.١) بسبب الأحداث السياسية عام ٢٠١١، كما ارتفع من (٢٧.٩) مليار دولار عام ٢٠١٥ إلي (٣١.٨) مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، وقد انخفض الى (٢٧.٥) مليار دولار عام ٢٠٢٠، ولكن ارتفع إلي (٣٧) مليار دولار عام ٢٠٢١ متأثراً بجائحة كورونا.

التوصيات:

١- العمل على تنويع الإيرادات لتمويل الاقتصاد القومي بتطوير القاعدة الإنتاجية والاهتمام خاصة بالقطاع الزراعي والسياحي وقطاع الخدمات.

٢- يجب ترشيد أو تخفيض الانفاق العام من جهة أو زيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى.

٣- تركيز سياسة الموازنة على الأهداف الشاملة للدولة وأن تكون مبنية على قواعد وأسس متينة تمكنها من مقاومة أية تأثيرات سواء داخلية أو خارجية.

٤- محاربة التهرب الضريبي والذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لنقص الإيرادات المالية في مصر.

٥- العمل علي التنسق بين سياسة الموازنة العامة والميزان التجاري والسياسات الاقتصادية الأخرى.

هوامش البحث

([1]) وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

([2]) منال جابر، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة في مصر ومعدل التضخم، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العددالاول**، كلية التجارة. جامعة عين شمس، ٢٠٢١.

([3]) عبد الفتاح الجبالي، "دور الانفاق العام في تحقيق العدالة الاقتصادية"، المؤتمر السنوي الختامي لقسم الاقتصاد بأكاديمية السادات بعنوان الاقتصاد العادل وأمثليه تخصيص الموارد، ٢٠١٩، ص ٥٦.

([4]) Kose, M.A., & Nadla, P. (2021). **Global Waves of Debt: Causes and Consequences**,World Bank

([5]) حسن، محمود (٢٠٢١) اختبار فرضية العجز التوأم في مصر باستخدام منهجية اختبار سببية جرنجرGranger .Causality Tes ، **مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الاول**، كلية التجارة. جامعة بورسعيد.

([6]) الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية، أعداد مختلفة.

([7]) كافة الأرقام المشار إليها حسبت بواسطة الباحثان، بناء على الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية، أعداد مختلفة.

([8]) وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

([9]) وازرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢.

([10]) إبراهيم العيسوي، وأخرون، بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر. **نشرة الأنشطة البحثية ١٢**، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، ص ٤٥.

([11])أحمد عاشور، الهيئات العامة الاقتصادية: **المشكلات وأساليب معالجتها، دراسة حالة الهيئة المصرية العامة للبترول**، وكذلك عاشور، آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى مصر، ٢٠١٧.

([12]) محمد اسماعيل، هبة عبد المنهم، **إصلاح دعم الطاقة فى الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٢٤-٢٨.

([13]) Ghosh and Ramakrishnan (2016). "Do Current Account Deficits Matter?". **Finannce and Development**, Imternational Monetary Fund (IMF), VOL. 43, NO. 4.

([14]) Mohammad, S. (2019). "Determinant of Balance of Trade: Case Study of Pakistan. **European Journal of Scientific Research**, 41(1), 13-20.

([15]) Falk, M. (2018). “Determinants of the Trade Balance in Industrialized Countries”. **FIW Research Report** , N° 013 / Foreign Direct Investment, June, P.P. 1-25

(16) Hacker, R. and Hatemi, A. (2002). "The Effect of Real Exchange Rate Changes on Trade Balances in the Short and Long Run: Evidence From German Trade With Transitional European Economies". www.ihh.hj.se/ersasise2002/papers/Hacker_and%20Hatermi_J_Emerging_ Markets .pdf

(17) Moon, B. (2015). "Deficits in trade, deficits in development". Paper prepared for **the Annual Meetings of the International Studies Association**, March 1-5, Honolulu

(18) riswold, D. (2014). "America's Maligned and Misunderstood Trade Deficit"**. Cato Institute Trade Policy Analysis,** NO. 2

(19) Udwadia, F. and Agmon, T. (2015). "Trade Deficits: A Look Beyond the Economic Vie". **Technological Forecasting and Social Change,** NO. 33, PP. 109-118.

(20) معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضرى**، (عمان، دار الصفاء، ط١، ٢٠١٣)، ص ١١١.

(21) وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، **مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، العدد ٢٠١٢/١**، ص ٧.

(22) صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٩٣، ص ٢٣.

(23) أسماء رفعت، **الميزان التجاري المصري بين التطور وفرص النمو**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٠-٢٠٢٢.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية عن الفترة يناير – يونيو ٢٠٢٢

(24) undell ،Robert A. (1963). "**Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates**". Canadian Journal of Economics and Political Science. Vol 29 , No 4. pp.475-485.

(25) Alif Darrat. (1988) " **Have large Badget Deficits Caused Rising Tread Deficits?"** Sauthern Economic Jornal,vol 54, No 4 , pp. 879-887.

(26) Sobrino Cesar R , (2013**)," The Twin Deficits Haypothesis and Reverse Causality : A Short-Run Analysis of Peru "**, Jornal of Economics , Finance and Administrative Science, vol 18 , No 34, pp. 9-15.

(27) Vamvoukas, G. (1999) , **The Twin Deficits Phenomenon: Evdence from Greece**, Applied Economics, Volume 31, Issue 9 , PP. 1093-1100.

(28) علي عبد الوهاب نجا، محددات العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢١)، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، المجلد الثامن، العدد١٦، يوليو ٢٠٢٣.**

(29) علي عامر، عصام عبد الخضر، **"**قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) باستخدام نموذج VECM**"**، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة ٢١، عدد ٧٩، يناير ٢٠٢٣.**

(30) أحمد عاشور، محددات عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٢٢)**"**، **المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد الرابع، العدد١٢، ٢٠٢٢.**

(31) خالد عبد الحميد حسانين، **العجز التوأم" دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (١٩٧٥-٢٠٢٠)، مجلة الشروق العلمية، المجلد ٢٣، العدد ٢**، ابريل ٢٠٢٢

(32) Saeed O. A. & Rana F., (2021), "Determinants of Balance in Selected Emerging Countries", **Palarch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology,** Vol. 18, No. 13, PP. 142-150, https://www.archives.palarch.nl/index.

(33) فاروق فتحي السيد، تحديد سلوك العجز المزدوج فى الأجل الطويل فى مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردى والتباعد المزدوج (١٩٩٥-٢٠١٩)، كلية التجارة، جامعة طنطا، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد (١١)**، يوليو ٢٠٢١.

(34) إيمان محمد عبد اللطيف، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في مصر**"**١٩٨٠-٢٠١٨، **المجلة العربية للإدارة، مجلد ٤١، عدد٤، ديسمبر ٢٠٢١.**

(35) خالد إبراهيم سيد، **العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان الحساب الجاري في مصر**، كلية التجارة-جامعة طنطا، ٢٠٢٠.

(36) رشا خالد شهيب، وشيماء فاضل محمد، **قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨) باستخدام سببية جرانجر**، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد.

(37) شرين عادل نصير، مدي تحقق العجز التوأم في مصر خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٥)، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة ٢٥، العدد٨٠**، يونيو ٢٠١٩.

(38) محمد عبد السميع عنانى، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى**، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ١٩٩٣)، ص ص ٣٨٨-٣٨٩.

(39) عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق**، (الدار الجامعية: الاسكندرية ،٢٠٠٥)، ص ٤٤٨.